حُكُومَة الواحِدِيّ بين ناقدين للمُتَنَبِّي

دراسة ونقْد

إعـــداد

أ.د/ الحسن عبد اللطيف محمد اللاوي

أستاذ الأدب والنقد المساعد في

كلية اللغة العربية بجرجا «جامعة **الأزهر**»

حُكُومَة الواحِدِيّ بين ناقدين للمُتَنَبِّي «دراسة ونقْد»

الحسن عبد اللطيف محمد اللاوي

قسم الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جرجا، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Elhasanahmed.2040@azhar.edu.eg

الملخص :

قامتْ حوْل شعر المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـ) حركةٌ نقْدِيَّة واسعة، كان في طليعتها كتاب أبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت ٣٩٢هـ) «الفَسْر»، وقد أُلِّفت كتب عديدة للردِّ على بعض ما جاء في كتاب «الفَسْر»، من هذه الكتب كتابا «التجنِّي على ابن جنِّي» و «الفتْح على أبي الفتْح» لأبي علي بن فُورَّجَة الْبُرُوجِرْدِيُّ (ت نحو ٤٥٥هـ).

ثمَّ جاء كتاب «شرح ديوان المُتَنَبِّي» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحديّ «ت ٤٦٨هـ» الذي تناول في مواضع كثيرة منه آراء سابقيه مِمَّن عُنوا بشعر المُتَنَبِّي.

وفي مواضع عديدة من شرح الواحديّ كان يُوازن بين رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجَة، فيُرَجِّح هذا أو ذاك، أو يتعَقَّب رأييهما معًا، وأحيانا كان يكتفي بعرْض رأييهما دون تعقيب.

من ثَمَّ يقوم هذا البحث بدراسة ونقد الآراء التي أصدرها أبو الحسن الواحديّ في شرح ديوان المُتَنَبِّي في حُكُومَته النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة مُرَجِّحًا رأي أحدهما أو مُتَعَقِّبًا رأييهما معًا.

الكلمات المفتاحية : الواحِدِيّ ــ ابن جنِّي ــ ابن فُورَّجة ــ ديوان المُتَنَبِّي.

The Wahidi Government Among Critics of Al-Mutanabbi Study and Criticism

Al-Hassan Abd Al-Latif Muhammad Al-Lawi

Assistant Professor of Literature and Criticism at the Faculty of Arabic Language in Jerja «Al- Azhar University»

Abstract :

Around the poetry of Al-Mutanabbi (d. 354 AH), a large monetary movement emerged, at the forefront of which was the book of Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. Ali Ibn Jinni and "Al-Fath Ali Abi Al-Fath" by Abu Ali bin Furijah Al-Burujurdi (d. About 455 AH).

Then came the book "Sharh Diwan al-Mutanabbi" by Abu al-Hasan Ali bin Ahmad al-Wahidi "d.

In many places in the commentary of al-Wahidi, he was weighing the opinions of Ibn Jinni and Ibn Furijah, favoring this or that, or their views were tracked together, and sometimes he was content to present their opinions without comment.

Hence, the subject of this research is a study and criticism of the opinions issued by Abu Al-Hassan Al-Wahidi in explaining the Office of Al-Mutanabbi during his critical government between Ibn Jinni and Ibn Forja, favoring the opinion of one of them or following their opinions together.

key words: Al-Wahidi - Ibn Jinni - Ibn Forja - Diwan Al-Mutanabbi.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعْلَم، وصلِّ اللَّهم على سيدنا محمد الذي أشرقتْ بنوره الظُلَم، المبْعُوثِ رَحمَةً لكُلِّ الأمَم، وعلى آله أولي الجود والكرم، وعلى أصحابه منابع الحِكَم، وسلِّم تسليما كثيرا.

وبعـــــــد

فيتناول هذا البحث بالدراسة والنقد حُكُومَة أبي الحسن علي بن أحمد الواحديّ (ت ٤٦٨هـــ) بين ناقدين من نُقَّاد المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـــ)، هما أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (ت ٣٩٢هـــ) وأبو عليّ محمد بن حمد بن فُورَّجَة الْبُرُوجِرْدِيّ (ت نحو ٤٥٥هـــ).

ولقد حظي شعر المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـــ) بحركةٌ نقْدِيَّة واسعة، كان في طليعتها كتاب ابن جِنِّي «شرح ابن جنِّي الكبير على ديوان المُتَنَبِّي» الموسوم بـــ «الفَسْر»، ثُمَّ كتابه «الفتْح الوهبيّ على مُشكلات المُتَنَبِّي»، وهو كتاب مُوجز إذا قُورِن بكتاب «الفَسْر».

ثم أُلِّفت كتب عديدة للردِّ على بعض ما جاء في كتاب «الفَسْر»، من هذه الكتب كتابان كتبهما ابن فُورَّجَة الْبُرُوجِرْدِيُّ.

أولُّهما: كتاب «التجنِّي على ابن جنِّي»، وهو كتاب في عِداد الكتب المفقودة، ذكر ذلك الدكتور محسن غياض عندما جمع نُتفًا منه من بطون كتب التُّراث في المُجلَّد السادس من العدد الثالث من مجلِّة المَوْرِد التي كانت تصدرها وزارة الإعلام العراقية (١٣٩٧هـــ - ١٩٧٧م).

وثانيهما: كتاب «الفتْح على أبي الفتْح»، ويرى بعض العلماء أنَّ ابن فُورَّجه قد وَقَفَ كتابَه الأوَّل «التجنِّي» على الردّ على ابن جنِّي في شرحه الكبير «الفَسْر»، ووَقَف كتابَه الثاني «الفتح» على الردّ على ابن جنِّي في شرْحه الصغير «الفتْح الوهبيّ»، ولكنَّه قد يخرج قليلا عن هذا، فلا يقصُر رُدوده على هذا الشَّرح أو ذاك في كِلا كتابيه، ذهب إلى ذلك الدكتور محسن غياض في المجلَّة السالف ذكرها، والدكتور فؤاد سزكين في كتاب «تاريخ التراث العربي» في الجزء الخاص بالشعر إذ قال: إنَّ «الفتح على أبى الفتح» ردّ على الشرح الثاني لابن جنِّى. وخالف ذلك الدكتور مصطفى السواحلي الذي يرى في كتابه «ابن جنِّي ناقدا» أنَّ كتاب «الفتح» لابن فُورَّجه ليس فتحًا على أبي الفتح، ولا نقدًا لآراء ابن جنِّي، وإنَّما هو كتاب خاصّ بإيراد المشكلات التي في شعر المُتَنَبِّي، وإن كان نصيب ابن جنِّي من النَّقْد فيه كبيرا؛ لأنَّه أكثر النُّقَّاد تعرُّضًا لشعر المُتَنَبِّي. وهذا الرأي أقرب إلى الصواب لقوَّة الأدلَّة التي ساقها صاحبُه في كتابه.

ثمَّ جاء كتاب «شرح ديوان المُتَنَبِّي» لأبي الحسن الواحديّ الذي تناول في مواضع كثيرة منه آراء سابقيه مِمَّن عُنوا بشعر المُتَنَبِّي.

وفي مواضع عديدة من شرح الواحديّ كان يُوازن بين رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجَة، فيُرَجِّح هذا أو ذاك، أو يتعَقَّب رأييهما معًا، وأحيانا كان يكتفي بعرْض رأييهما دون تعقيب.

وربَّما يُقال: إنَّ سكوته بعد عرْض رأييهما معًا يدلُّ على ترجيحه رأي ابن فُورَّجة؛ لأنَّ آراءه ما هي إلا رُدود على آراء ابن جنِّى.

قد يكون هذا مقبولا لو أنَّ الواحديّ قد التزم هذا النَّهج في كلِّ كتابه، لكنَّ تصريحه في مواضع عديدة بترجيح آراء ابن فُورَّجة التي ذكرها بَعْد ذكر آراء ابن جنِّي يجعل من الصَّعب قبول هذا.

لهذا يكتفى هذا البحث عند الحديث عن ترجيح الواحديّ آراء ابن فُورَّجة بالمواضع التي صرَّح فيها بذلك، أو أشار فيها إلى ذلك إشارات واضحة الدّلالة.

من هنا يمكن القول: إنَّ موضوع هذا البحث دراسة ونقد الآراء التي أصدرها أبو الحسن الواحديّ في شرح ديوان المُتَنَبِّي في حُكُومَته النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة مُرَجِّحًا رأي أحدهما أو مُتَعَقِّبًا رأييهما معًا، إظهارا للحسِّ النَّقْديّ عند الواحِدِيّ، ومدى قدرتِه على الموازنة بين الآراء، ومدى امتلاكِه الثقافة النقديَّة في تلك الموازنة، وإبرازا لتجرُّده وحَيْدته في إصدار أحكامه النقديَّة، وصولا إلى الكشف عن شخصية الناقد الأدبيّ في الواحديّ.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت جهود الواحديّ النقديَّة في «شرح ديوان المُتَنَبِّي»:

قديمًا كتب أحمد بن علي بن مَعْقِل الأزْدِيّ المُهَلَّبي (ت ٦٤٤هـ) كتاب «المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي» تناول في الجزء الخامس منه المآخذ على شرح الواحديّ، وفيه مآخذ على عدد قليل من نصوص الواحدي التي تناولتها هذه الدراسة، سوف تأتي الإشارة إليها في مواضعها، وقد وافقت الدراسة بعض هذه المآخذ، واختلفت مع بعضها، كما سيأتي.

وحديثًا كتب د. محمد علي جودر بحثا عنوانه: «الاتجاه النقديّ في شرح شعر المُتَنَبِّي للإمام الو احديّ»، في مجلة كليات التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٥م. وجاء البحث في (١٧ صفحة) ولم يَرِد فيه من نصوص الواحديّ التي تناولتها هذه الدراسة سوى نصّ واحد، لم يعقِّب د. جودر عليه بشيء.

وكتب د. ياسين الأيوبيّ بحثا عنوانه: «النقد والنظرة الشمولية في شرح الواحديّ»، في مجلّة الموقف الأدبيّ، اتِّحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، المجلد ١٦، العدد (١٨١-١٨٣)، يوليو ١٩٨٦م. وقد جاء هذا البحث في (٢٠ صفحة)، وهو فصل من مقدمة تحقيق شرح الواحدي لديوان المُتَنَبِّي، ولم يَرِد فيه من نصوص الواحديّ التي تناولتها هذه الدراسة سوى نصّ واحد، استشهد به د. ياسين الأيوبيّ عند حديثه عن موقف الواحديّ من ابن جنِّي، ولم يعقِّب بشيء على نصّ الواحدي، واكتفى بقوله قبل الاستشهاد به: "وها هو يغلِّط ابن جنِّي وابن فُورَّجة".

ومن أهمّ أسباب اختيار هذا الموضوع:

الإسهام في خدمة تراثنا النقديّ العظيم، قياما ببعض ما يجِب له من حقوق.

المشاركة في إظهار المدى الذي بلغه نقْد النَّقْد في تراثنا.

بيان بعض خصائص حُكُومة نُقَّادنا القُدامى عند وجود خُصُومة نقديَّة.

التعرُّف على بعض سمات النَّقْد الأدبيّ ونقْده في القرن الخامس الهجريّ.

الكشف عن بعض جوانب شخصية الواحديّ النقديَّة.

ومن أهمُّ أهداف البحث ما يأتي:

بيان المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة.

معرفة المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي.

التعرُّف على المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي ورأي ابن فُورَّجة معًا.

الكشف عن المعايير التي بنى على أساسها الواحديّ ترجيحه رأي هذا أو ذاك.

إظهار المعايير التي بنى على أساسها الواحديّ تعَقُّبه رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا.

بيان مدى صِحَّة أو خطأ الآراء التي أصدرها الواحديّ في حُكُومَته النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة ترجيحًا لقول أحدهما أو تعقُّبًا لقوليهما معًا.

وقد بُني منهج البحث على القواعد الآتية:

استقصاء النصوص التي ظهرت فيها حُكُومَة الواحديّ النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة ترجيحًا لقول أحدهما أو تعقُّبًا لقوليهما معًا.

عَرْضُ بيت المُتَنَبِّي الذي دار حوله خلاف بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة، وأصدر الواحديّ حكما نقديًّا على هذا الخلاف.

عرض النصّ الذي ذكر فيه الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة مع حكمه النقديّ على رأييهما.

ترتيب هذه النصوص في كلِّ فصل تَبَعا لترتيبها في كتاب الواحديّ.

توثيق أقوال ابن جنِّي التي أوردها الواحديّ من كتاب «الفَسْر» الذي لم يخرج عنه الواحديّ في كلّ النصوص التي وردت في هذا البحث.

توثيق أقوال ابن فُورَّجة التي أوردها الواحديّ من كتاب «الفتْح على أبي الفتْح» أو من بعض كتب التُّراث التي ربَّما تكون قد احتفظت بشيء من كتاب «التجنِّي على ابن جنِّي».

تحليل آراء الواحديّ النقديَّة، وتعليل أوجه القوَّة أو الضعف في تلك الآراء بناء على رؤية موضوعيَّة.

التزام الموضوعية والحَيْدة التَّامَّة في كلِّ الآراء النقديَّة التي قد تَرِد في هذا البحث؛ فلا يُذكَر رأيٌ نقديٌّ إلا مصحوبا بأدلَّته الموضوعيَّة.

ضبط كلِّ الآيات القرآنيَّة والأحاديث النبويَّة والأبيات الشِّعْرِيّة التي تَرِد في هذا البحث.

عزو الأبيات الشِّعْرِيّة التي ترد في هذا البحث إلى قائلها ما أمكن، مع الإشارة إلى بحْرها العروضيّ.

توثيق كلّ النَّصّوص المقتبسة في حاشية البحث، مع ذكر بيانات المرجع كاملة عند أوَّل مرَّة يَرِدُ فيها.

الإشارة إلى معاني الكلمات الغريبة في حاشية البحث، مع عدم إعادة الإشارة عند تكرار هذه الكلمات.

وجاء هذا البحث – بعد هذه المقدمة– في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وفيما يأتي بيان ذلك.

المقدّمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وأهمُّ أهداف البحث، وأبرز ملامح منهجه، ومعالم خطة السَّير فيه.

التمهيد: فيه نبذة عن أبي الحسن الواحديّ، ونبذة عن كتابه «شرح ديوان المُتَنَبِّي».

الفصل الأول: ترْجِيح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة.

الفصل الثاني: ترْجِيح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي.

الفصل الثالث: تَعَقُّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا.

الخاتمة: فيها عَرْضٌ لأبرز النتائج التي توصَّل إليها البحث.

ثُمَّ فهرس المراجع التي أفاد منها هذا البحث.

والله ــ سبحانه وتعالى ــ أسأل، وبنبيِّه ﷺ أتوسَّل، أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجنِّبنا بفضله الزَّلَل، وأن يُحْسِن ختامَنا عند حُضور الأجل.

تمهيـــــد

أولا: نبذة عن أبي الحسن الواحِدِيّ

هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحِدِيّ.

قال ابن خلكان: "والوَاحِدِيّ: بفتح الواو وبعد الألف حاء مهملة مكسورة وبعدها دال مهملة، لم أعرف هذه النِّسبة إلى أيّ شيء هي، ولا ذكرها السَّمْعَانِيّ،[1] ثم وَجَدْتُ هذه النِّسْبَة إلى الواحِد بن الدَّثِن بن مَهْرَة، ذكره أبو أحمد العسكريّ."[2]

قال عنه ابن قَاضِي شُهْبَة: "كَانَ فَقِيها إِمَامًا فِي النَّحْو واللغة."[3]

وقال ابن العِمَاد الحنبليّ: "وكان رأسا في اللغة والعربية."[4]

---

١ – أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السَّمْعانيّ (ت٥٦٢هـ)، ولعلَّه يريد: أنَّ السَّمْعانيّ لم يذكر هذه النِّسْبَة في كتاب «الأنْسَاب».

٢ – وَفَيَات الأعيان (٣/ ٣٠٤) أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م. وقال أبو أحمد العسكري: "وبنو الواحِد: بَطْن فى مَهْرَة، وهو الواحِد بن الدَّثِن بن مَهْرَة." شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (ص ٥٠٦) أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢ هـ) تحقيق: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

٣ – طبقات الشافعية (١/ ٢٥٦) ابن قَاضِي شُهْبَة (ت ٨٥١هـ) تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٩٢) ابن العِمَاد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن ==

قال الباخَرْزيّ عن أدبه وعِلْمه: "خَبَط ما عند أئمَّة الأدب من أُصول كلام العرب خَبْط عصا الرَّاعي فروع الغَرَب،[1] وألقى الدِّلاء في بحارهم حتّى نزفها، ومدّ البنان إلى ثِمارهم إلى أن قطفها. وله في علم القرآن وشرْحِ غوامضِ الأشعار تصنيفاتٌ بيديه لأعنَّتها تصريفات.

وقلَّما يعرِض على الرواة ما يصوغه من نَسَمَات الأشعار، ويُبدي ما يفتح كِمامها عن النوّار."[2] ثمَّ ذَكَر الباخَرْزيّ بعد ذلك شيئا من شِعره.

و قال صاحب مُعجم الأدباء: "قال عبد الغافر:[3] فأما أبو الحسن فهو الإمام المصنِّف المفسِّر النحويّ، أستاذ عصره وواحد دهره، أنفَقَ صِباه وأيَّام

==

كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م. قال ابن يعيش في الفرق بين اللغة والعربيَّة: "والمراد بـ «العربية»: اللغة، وإن كانت العربيةُ أعمَّ من اللغة؛ لأنَّ اللغة تقع على كل مُفْرَد من كلام العرب، والعربيةُ تقع على المفرد والمركَّب." شرح المُفَصَّل (١/ ٤٤) يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١ – "الغَرَبُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَاحِدَتُهُ غَرَبَةٌ." لسان العرب (١/ ٦٤٤) ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢ – دُمْيَة القَصْر وعُصْرَة أهل العَصْر (٢/ ١٠١٨) علي بن الحسن الباخَرْزيّ (ت ٤٦٧هـ) دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣ – أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسيّ النيسابوريّ (ت ٥٢٩هـ) وقد ترجم للواحديّ في كتاب «السياق لتاريخ نيسابور»، وهو في عِداد ما فُقِد. اختصره أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأَزهر الصَّرِيفِينِيّ (ت ٦٤١هـ) في كتاب «المُنْتَخَب من السياق لتاريخ نيسابور»، وفيه ترجمة مختصرة للواحديّ (ص

==

شبابه في التحصيل، فأتْقن الأصول على الأئمَّة، وطاف على أعلام الأمَّة، فتلمذ لأبي الفضل العروضيّ الأديب، وقرأ النحو على أبي الحسن الضَّرير، وسافر في طلب الفوائد، ولازم مجالس الثعالبيّ في تحصيل التفسير، وأدرك الزياديّ وأكثر عن أصحاب الأصمّ. وأخذ في التصنيف فجمع كتاب «الوجيز» وكتاب «الوسيط» وكتاب «البسيط»، كلٌّ في تفسير القرآن المجيد، وأحسن كل الإحسان في البحث والتنْقير. وله كتاب «أسباب النزول» وكتاب «الدعوات والمحصول» وكتاب «المغازي» وكتاب «شرح ديوان المُتَنَبِّي» وكتاب «الإغراب في الاعراب» في النحو، وكتاب «تفسير النبيّ صلّى الله عليه وسلّم». وكتاب «نفي التحريف عن القرآن الشَّريف».

وقعد للإفادة والتَّدريس سنين، وتخرَّج به طائفة من الأئمَّة، سمعوا منه وقرأوا عليه وبلغوا محلّ الإفادة. وكان حقيقا بكلّ احترام وإعظام.

ذكره الحسن بن المظفّر النيسابوريّ فقال: أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ النيسابوريّ هو الذي قيل فيه: [السَّريع]

قد جُمِع العالمُ في واحدِ *** عالمنا المَعْروف بالواحدي."[1]

==

٣٨٧) تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١ - معجم الأدباء (٤/ ١٦٦٠) ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

وقال الواحديّ عن كثرة شيوخه الذين تلقَّى عنهم العلم: "ولو أثبتُّ المشايخ الذين أدركتُهم، واقتبستُ عنهم هذا العلم، من مشايخ نيسابور وسائر البلاد التي وطئتُها، طال الخطْب وملَّ الناظر."[1]

ومِمَّا يُظهِر مدى علمه بالأدب وتفنُّنه فيه ما جاء في حوار بينه وبين شيخه أبي الفضل العروضيّ، حيث قال: "وقرأت عليه الكثير من الدواوين، وكتب اللُّغة، حتَّى عاتبني شيخي – رحمه الله – يوما من الأيام، وقال: إنَّك لم تُبْقِ ديوانا من الشعر إلا قضيتَ حقه، أما آن لك أن تتفرَّغ لتفسير كتاب الله العزيز؟"[2]

"تسلَّح بالورع والموضوعية والنظرة الشمولية في شرحه ونقده وتعامله مع النصّ الشعري ... وقد جاء شرحه لديوان المتنبي آية ساطعة على عمق إخلاصه ونظرته الفاحصة الدقيقة."[3]

---

١ – التفسير البسيط (١/ ٤٢٥) أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ (ت ٤٦٨هـ) عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢ – التفسير البسيط (١/ ٤١٩)

٣ – من بحث في مجلة الموقف الأدبيّ (ص ٥٤–٥٥) عنوانه: النقد والنظرة الشمولية في شرح الواحديّ، ياسين الأيوبيّ، مجلّة الموقف الأدبيّ، اتِّحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، المجلد ١٦، العدد (١٨١–١٨٣)، يوليو ١٩٨٦م. وقد جاء هذا البحث في (٢٠ صفحة)، وهو فصل من مقدمة تحقيق شرح الواحدي لديوان المُتَنَبِّي، ولم يَرِد فيه من نصوص الواحديّ التي تناولتها هذه الدراسة سوى ما ذكره الواحديّ عند شرح قول المُتَنَبِّي: [الكامل] لَو لَم يَهَبْ لَجَبَ الوُفودِ حَوالَهُ *** لَسَرى إِلَيهِ قَطا الفَلاةِ الناهِلُ. وقد استشهد صاحب البحث بهذا عند حديثه عن موقف الواحديّ من ابن جنِّي، ولم يعقِّب بشيء على نصّ الواحدي، واكتفى بقوله قبل الاستشهاد به: ==

قال القِفْطِيّ: "مات أبو الحسن عليّ الواحدي سنة ثمان وستين وأربعمائة."[1] وقال ابن العِمَاد الحنبليّ: "تُوفِّيَ في جمادى الآخرة، وكان من أبناء السبعين."[2] وفي هذا إشارة إلى أنَّ مولده ربَّما كان في العقد الأخير من القرن الرابع الهجريّ.

ثانيا: نبذة عن كتاب الواحديّ "شرح ديوان المُتَنَبِّي"

"ذكره أكثر من تَرْجَم له، وقد أثنى عليه العلماء."[3]

قال فيه ابن خلكان: " وشرح ديوان أبي الطيب المُتَنَبِّي شرحاً مستوفى، وليس في شروحه مع كثرتها مثله، وذكر فيه أشياء غريبة."[4]

وقال عنه جمال الدِّين القِفْطِيّ: "وصنَّف شرح ديوان المُتَنَبِّي وهو غاية في بابه."[5]

==

"وها هو يغلِّط ابن جنِّي وابن فُورَّجة." (ص ٦٣) من عدد المجلَّة الذي جاء فيه البحث.

١ – مُعجم الأدباء (٤/ ١٦٥٩)

٢ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢٩٢)

٣ التفسير البسيط (١/ ٨٥)

٤ – وَفَيَات الأعيان (٣/ ٣٠٣)

٥ – إنباه الرواة على أنباه النُّحاة (٢/ ٢٢٣) جمال الدين القِفْطِيّ (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م.

وقال عنه حاجِي خليفة: "وسنذكرُ ما وجدنا عليه[1] من الشروح، فأجلُّها نفعا وأكثرها فائدة شرح الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحديّ، المتوفَّى سنة ٤٦٨ ثمان وستين وأربعمائة. ليس في شروحه مع كثرتها مثله."[2]

وقال عنه د. شوقي ضيف: "تخصّ هذا الشرح بالذِّكر هنا، لا لأنَّه أفاد من كل الشُّروح السابقة له، بل لأنَّه رتَّب أشعار الديوان ترتيبا تاريخيًّا على حياة المُتَنَبِّي وأيَّامه، وهو ما لم يُتَح لديوان آخر من دواوين شعراء العرب قاطبة، بحيث أصبح الديوان مُعدّا لكى يستغلَّه الباحثون في كتابة ترجمة حياة المُتَنَبِّي على نحوِ ما صَنَعَ بلاشير[3] وطه حسين[4]. وفى الشَّرح نظرات نقدية كثيرة، وخاصة في الأبيات الغامضة التي يختلف فيها الشراح، فإنَّ الواحديّ يُقارن بين أقوالهم وينفُذ إلى الفكرة الصائبة دائما[5]، مما يدلّ على قُدرة نقديَّة حقيقيَّة وذوق أدبىّ جيِّد."[6]

---

١ – يعني ديوان المُتَنَبِّي.

٢ – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٨٠٩) حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى، بغداد ، ١٩٤١م.

٣ – ريجي بلاشير (ت ١٩٧٣م)، مستشرق فرنسي. يعني: ما صنع في كتابه «شاعر عربيّ من القرن الرابع الهجريّ: أبو الطيِّب المُتَنَبِّي»

٤ – يعني: ما صنع في كتابه «مع المُتَنَبِّي»

٥ – لو قال: «غالبا» لكان أولى من قوله: «دائما».

٦ – تاريخ الأدب العربي (٥/ ٥٤٦–٥٤٧) د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

الفصل الأول

ترْجِيح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة

رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرحه ديوان المُتَنَبِّي في المواضع الآتية.

١- رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الكامل]

يا وَجهَ داهِيَةَ الَّذي لَولاكَ ما *** أَكَلَ الضَنَى جَسَدي وَرَضَّ الأَعظُما[١]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى: «داهية» اسم التي شبَّبَ بها.[٢]

وقال ابن فُورَّجة: ليست باسم عَلَمٍ لها، ولكن كنى بها عن اسمها على سبيل التضجُّر لعظيم ما حلَّ به من بلائها، أي أنَّها لم تكن إلَّا داهيةً علىَّ.

والوجه قول ابن جنِّى، لتركِكَ صرْفها في البيت، ولو لم تكن عَلَما لكان الوجه صرفها، يقول لوجه الحبيبة: لولاك ما تسلَّط الهُزَال على جسدي وما دقَّ عظْمي."[٣]

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ١٥) أبو الطيب المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـ) دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢ – الفَسْر «شرح ابن جني الكبير على ديوان المُتَنَبِّي» (٤٤١/٣) أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

٣ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (١٢٤/١) تحقيق: د. ياسين الأيوبيّ ــ د. قصيّ الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

العلَّة التي ذكرها الواحديّ ترجيحا لرأي ابن جنِّي لا تُقبل؛ لأنَّ الكناية عن العَلَم تُعامل معاملة العَلَم في المنْع من الصرف عند النحويين؛ لهذا قال عبد القادر البغداديّ: "ولَم يُصِبْ الواحديّ فِي قَوْله: «الْوَجْه قَول ابْن جنِّي، فَترك صرفهَا فِي الْبَيْت، ولَو لم يكن عَلَما كَانَ الْوَجْه صرفهَا» اهـ. وَقد نقل الشَّارِح الْمُحَقق[1] عَن سِيبَوَيْهِ أَنَّ حَال كِنَايَة العَلَم فِي الصّرْف وَمنعه كَحال العَلَم.[2] وَبِه يضمحل قَوْله: وَلَو لم تكن علما لَكَانَ الْوَجْه صرفهَا."[3]

"فالوجه الذي ذكره ابن فُورَّجة سائغ في المعنى وفي الإعراب، غير خارج من حيِّز الصواب."[4]

---

١ – "هُوَ الْمولى الإِمَام الْعَالم الْعَلامَة ملك الْعلمَاء صدر الْفُضَلَاء مفتي الطوائف الْفَقِيه الْمُعظم نجم الْمِلَّة وَالدّين مُحَمَّد بن الْحسن الأَسْتَراباذِيّ (٦٨٦ هـ)." خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب (١/ ٢٨) عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢ – "والكناية عن العَلَم جارية في اللفظ مجراه، بدليل ترك إدخالهم اللام على فلان، وفلانة، ومنعهم صرف فلانة." شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٣/ ٢٥٣) رضي الدين محمد بن الحسن الأَسْتَراباذِيّ (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٣ – خزانة الأدب للبغدادي (٦/ ٤٤٨)

٤ – المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ١٧) ابن مَعْقِل الأزديّ المُهَلَّبي (ت ٦٤٤هـ) تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

يُضافُ إلى السبب الذي ذكره البغدادي سببٌ آخر، هو أن «داهية» لا يكون عادة من اسماء النساء، قال المعريّ: "جعل اسم المرأة داهيةً، وأغلب الظنّ أنَّه اسم وضعه مُشْتَقّ من الدَّهاء؛ أي أنَّها قد دهته، وهذا أشبه من أن تكون مُسماةً بهذا الاسم، لأنَّه لم تجْرِ عادته بذلك."[1]

وقال الوحيد الأزديّ (ت ٣٨٥هـ): «داهية» اسم غير مَليح في التغزُّل."[2]

من هذين السببين يتَّضح عدم قبول رأي الواحديّ في ترجيح رأي ابن جنِّي.

٢-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المتقارب]

تُعَجِّلُ فِيَّ وُجوبَ الحُدودِ *** وَحَدّي قُبَيلَ وُجوبِ السُجودِ[3]

قال الواحديّ: "يريد «أَتُعَجِّلُ» بالاستفهام وحَذَفَه[4]. ومعنى تعجُّل الشيء: مجيئُه قبل وقته، أي: إنِّما تجب الحدود على البالغ، وأنا صبيٌّ لم تجب عليَّ الصلاة، فكيف أُحَدُّ؟ وليس يريد أنَّه في الحقيقة صبيّ غير بالغ، وإنَّما يصغِّر أمر نفسه عند الوالي، ألا ترى أنَّ من كان صبيًّا لا يُظَنُّ به

---

١ – اللامع العزيزي «شرح ديوان المُتَنَبِّي» (ص ١٣٠٧) أبو العلاء المعرِّي (ت ٤٤٩ هـ) تحقيق: محمد سعيد المولويّ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٢ – الفَسْر (٤٤١/٣) هامش (٣) ذكر الدكتور رضا رجب محقق الكتاب أن هذا التعليق للوحيد جاء بعد البيت المذكور في مخطوطة الكتاب.

٣ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤)

٤ – يعني: حرف الاستفهام.

اجتماع الناس إليه للشِّقاق والخِلاف؟ هذا كلام ابن جنِّى.[1] قال ابن فُورَّجة: ما أراد أبو الطيِّب إلَّا الذي مَنَعَ أبو الفتح، يريد: أنِّى صبيٌّ لم أبْلغ الحُلُم فيجب علىَّ السجود، فكيف يجب علىَّ الحدود. والقول ما قاله أبو الفتح."[2]

كتب المُتَنَبِّي هذه القصيدة إلى الوالي وهو في الاعتقال،[3] من ثمَّ فالمقام الذي قيلت فيه القصيدة مقام استعطاف، ومن مظاهر هذا الاستعطاف تصغير المُتَنَبِّي أمر نفسه عند الوالي، وبهذا يكون ما ذهب إليه ابن جنِّي موافقا للمقام.

كذلك لا يمكن تصوُّر أنَّ المُتَنَبِّي دخل السِّجن وقال هذه القصيدة قبل سنِّ البلوغ؛ لذا رجَّح الواحديّ قول ابن جنِّي، فقال: «القول ما قاله أبو الفتح». وهو في هذا مُحِقّ.

٣-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

وَلَو لَم يَكُن بَينَ اِبنِ صَفراءَ حائِلٌ *** وَبَيني سِوى رُمحي لَكانَ طَويلا[4]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[5] «صفراء» اسم أمه. وقال ابن فُورَّجة: «صفراء» كناية عن الاست، والعرب تسبُّ بنسبة الرجل إلى الاست، كما

---

١ - الفَسْر (٩٢٦/١)

٢ - شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (٣٠٠/١-٣٠١)

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣)

٤ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٣٣)

٥ - الفَسْر (٢١١/٣)

قال: «بأن بنى استها نذروا دمي»[1]. والقول ما قال ابن جنِّى، ومعنى البيت: أنَّه على بُعْد يوعدني ولو لم يحُلْ بيني وبينه إلَّا رُمْحِي لكان ما بيني وبينه طويلا بعيدا؛ لأنَّه لا يصل إلىَّ لجُبْنه، ولا يقدِر على الإقْدام علىَّ"[2]

هذا البيت من أبيات قالها في هِجاء إسحاق بن كيغلغ[3] عندما بلغه وهو بدمشق أنَّه يتوعده في بلاد الرُّوم.[4]

وكان قد هجاه بقصيدة أخرى أشار في أحد أبياتها إلى أن اسم أمه «صفراء»؛ ولهذا قال ابن مَعْقِل الأزْدِي المُهَلَّبي: "والظاهر قول ابن جنِّي أن «صفراء» أمَّه لقول أبي الطيب: [الكامل]

---

١ – البيت رواه أبو تمام في الحماسة، ولم ينسبه لصاحبه، وتمامه: [الطويل] وَلا غرْوَ إلاَّ مَا يُخبِّرُ سَالِمٌ *** بأنَّ بَني أستَاهِهَا نَذَرُوا دمي. حماسة أبي تمَّام (١٢١/٢) أبو تمَّام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، المجلس العلمي بجامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. والأستاه جمع إست، وهو الدبر، والمراد: السبّ والذمّ، والمعنى: لا أتعجَّب من شيء إلا مما أوصله إلي سالم من بني أستاه أمهاتهم بأنهم أرادوا قتلي.

٢ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (٩٩٠/٢)

٣ – "إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم بن كيغلغ، توفّي فِي حُدُود الْعشْرين وثلاثمائة." الوافي بالوَفَيَات (٨/ ٢٦١) صلاح الدين الصفديّ (ت٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

٤ – يُنظر: ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٣٣)

أرْسَلْتَ تَسْألني المَدِيحَ سَفَاهَةً *** صَفْراءُ أضْيَقُ منك مَاذَا أزْعُمُ."[1]

وقال أبو البقاء العُكْبَري فيما نُسِب إليه من شرح ديوان المُتَنَبِّي: "«صفراء» اسْم أمه. الْمَعْنى: يَقُول: من جَهْلك أرْسلتَ تطلُب منِّي الْمَدْح، وأمُّك على مَا فِيهَا أخَسّ حَالا مِنْك، فَكيف يتَّجه لي الْمَدْح فِيك."[2]

بهذا تتَّضح قُوَّة حُجَّة الواحديّ عندما رجَّح رأي ابن جنِّي فقال: «والقول ما قال ابن جنِّي».

وهذا لا يمنع قبول ما ذكره ابن فُورَّجة، إذ لا يُستبعَد أن يكون المتنبِّي قد قال هذا اللَّفظ وأراد منه المَعْنَيَيْن.

٤-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

إذا ظَفرَتْ مِنكِ العُيونُ بِنَظرَةٍ *** أَثابَ بِها مُعْيى المَطِيِّ وَرازِمُه[3]

قال الواحديّ: "الرازم والرازح: الذي قد قام من الإعياء فلا يبْرَح. والمعنى: أنَّ الإبل الرازحة التي كلَّت وعجزت عن المشي إذا نظرت إليك عاشَتْ أنْفُسُها وعادت قوَّتُها، فكيف بِنَا؟ وهذا تأكيد للمعنى الأوَّل في

---

١ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ١٥٦) والبيت في ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٣٣)

٢ - شرح ديوان المُتَنَبِّي (٤/ ١٣٠) المنسوب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: مصطفى السقّا / إبراهيم الأبياري / عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٥٧)

قوله: «تَغرَمِ الأُولى... البيت»[1]. ويقال: «أثاب فلان» إذا ثاب إليه جسمه وصلح بَدَنُه. ومعنى قوله «العيون»: كلُّ عين. يقول: إذا ظهرْتِ للناظرين صلحتْ حالُ المطايا وهي لا تعقل بالنَّظر إليك، فما الظنُّ بِنَا، وحياتنا برؤيتكِ؟ وهذا كلُّه معنى قول ابن جنِّي[2]: إنَّ الإبل الرازحة إذا نَظَرَتْ إليكِ عاشَتْ أنفسُها فكيف بنا؟ وقال ابن فُورَّجة: إنما يعني بالمَطِيّ أصحابها، والإبل لا فائدة لها في النَّظر إلى هذه المحبوبة وإنْ فاقت حُسْنًا وجمالًا، وإنَّما رُكَّابُها يرون بذلك. والقول ما قاله أبو الفتح؛ لأنَّ الإبل التي لا عقل لها يتأثَّر فيها النظر على مقتضى المبالغة والتعمُّق في المعنى، لا على الحقيقة، كعادة الشعراء في المبالغة، وذكَّر المَطِيّ على اللفظ كتذكير النَّخْل والسَّحاب وما أشبَهَهُمَا من الجَمْع."[3]

الخلاف بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة هنا خلاف حول رؤية كل منهما للصُّورة التي ساقها المُتَنَبِّي في هذا البيت، فابن جنِّي يجنح إلى الخيال، ويجعل الصورة قائمة على ادِّعاء أن المطايا كالبشر في الاستمتاع بالنظر، وإذا كانت تتأثَّر بالنظر هذا التأثُّر العظيم فلا شكَّ أنَّ تأثُّر البشر أعظم.

وأما ابن فُورَّجة فيرجِع بالصُّورة إلى الحقيقة، ليقف مع تأثُّر أصحاب المطايا، لا مع تأثُّر المطايا.

---

١ – يعني قوله قبل هذا البيت بأبيات: قِفِي تَغرَمِ الأُولى مِنَ اللَحظِ مُهجَتي **** بِثانِيَةٍ وَالمُتلِفُ الشَيء غارِمُه. يقول: قِفِي لأنظرك نظرةً ثانية تَرُدُ مُهْجَتِي التي أَتْلَفَتْها النظرةُ الأولى؛ لأنَّ الذي يُتْلِف شيئا تَلْزَمُه غرامتُه. ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٥٦)

٢ – الفَسْر (٣/٣٣٠)

٣ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (٣/١٠٦٨-١٠٦٩)

وبيِّنٌ أن غاية المُتَنَبِّي المبالغة في إظهار أثر النَّظرة إلى محبوبته في الناظرين إليها.

ويبدو أنَّ رؤية ابن جنِّي للصورة أكثر تحقيقا لهذه الغاية؛ لِمَا فيها من المبالغة التي لا تَظْهر جليِّة في رؤية ابن فُورَّجة.

لذا فترجيح الواحديّ هنا رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة له شاهد بالقبول.

٥-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

وَهَذا أَوَّلُ النَّاعينَ طُرّاً[١] *** لِأَوَّلِ مَيْتَةٍ في ذا الجَلالِ[٢]

قال الواحديّ: "يقول: هذا النّاعي أوّل النَّاعين جميعا لأوَّل امرأة كانت في هذا الجلال. يعني: لم تمُتْ امرأةٌ قبلها أَجَلّ منها. وروى ابن جنِّي:[٣] «لأول مَيْتَة» بفتح الميم يريد «مَيِّتة» فخُفِّفَتْ. قال ابن فُورَّجة: «المَيْتَة» كثر استعمالها بمعنى «الجِيفة»، كقوله - تعالى - : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) [المائدة : ٣] ولا يُخاطِب أبو الطيب سيف الدولة بمثل هذا في أُمِّه. والرواية بكسر [الميم] يعني: الحال التي ماتت عليها. وهذا الذي

١ - "استعملوا قولهم: طرًا في معنى قولهم: جميعًا، وهو من قولهم: طرَّ الإبل يطرُّها إذا جمعها من أطْرارها؛ أي: نواحيها." اللامع العزيزي (ص ٨٧٤)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٦٥)

٣ - الفَسْر (٦٧٠/٢)

ذَكَرَه ابن فُورَّجة غير ظاهر؛ لأنَّه أراد أوَّل الأموات ولم يُرِدْ أوَّل الأحوال."[1]

هذا البيت من قصيدة يرثِي بها المُتَنَبِّي والدة سيف الدولة،[2] وعلى عادة المُتَنَبِّي في المبالغة يحاول إظهارها في صورة لم تكن لواحدة قبلها، فادَّعى أنَّها أَوَّل مَيْتَةٍ في هذا الجَلالِ.

رأى ابن جنِّي أن «مَيْتَة» هي «مَيِّتة» واستدلَّ على ذلك[3] بقوله – تعالى – : (أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ) [الأنعام : ١٢٢]

ورأى ابن فُورَّجة أن «المَيْتَة» كثر استعمالها بمعنى «الجِيفة» واستدلَّ على ذلك بقوله – تعالى – : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) [المائدة : ٣]

وقد احتكم الواحديّ إلى السياق الذي رأى من خلاله أن المُتَنَبِّي أراد أوَّل الأموات، ولم يُرِدْ أوَّل الأحوال، فأقام على ذلك حُكْمه بعدَم ظهور ما ذكره ابن فُورَّجة، مِمَّا يُفهم منه ترجيحه رأي ابن جنِّي، ويمكن أن يُضاف إلى ما ذكره الواحديّ أن كثرة استعمال «المَيْتَة» بمعنى «الجِيفة» لا تلغي المعنى الأصليّ للفظ، ويُضاف إلى ذلك أن «المَيْتَة» لا تعني «الجِيفة» إلا في بعض الأحوال، يشهد لهذا ما ورد في أساس البلاغة: "جَيَّفَتْ المَيْتة:

---

١ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (١١٠٣/٣)

٢ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٦٥)

٣ – الفَسْر (٦٧٠/٢)

صارتْ جِيفة وأنْتَنَتْ."[1] أي: لم تكن جِيفة ثم صارت جِيفة، فيُفهم منه أنَّه ليس كل مَيْتَة جِيفة، يؤكِّد ذلك أن «المَيْتَة» في الآية الكريمة التي استشهد بها ابن فُورَّجة لا تعني «الجِيفة»؛ لأنَّه لو كانت تعني «الجِيفة» لجاز أكل المَيْتَة التي لم تَصِرْ جِيفة.

كل هذا يُؤكِّد أنَّ الواحديّ قد أصاب في حُكْمه بعدَم ظهور ما ذكره ابن فُورَّجة، مِمَّا يُفهم منه ترجيحه رأي ابن جنِّي.

٦-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المتقارب]

يُشَمِّرُ لِلُّجِّ عَن ساقِهِ *** وَيَغمُرُهُ المَوجُ في الساحِلِ[2]

فال الواحديّ: "قال ابن جنِّى[3] في قوله « يُشَمِّرُ لِلُّجِّ عَن ساقِهِ»: يريد: تمويهه على الأعراب واستغواءه إياهم، وادعاءه فيهم النبوَّة، قال: ويعني بالموج عسكر سيف الدولة. قال ابن فورَّجة: أيُّ تمويهٍ في أن يشمِّر هذا الرجل عن ساقه لخوض اللُّجَّة؟ والذي أراد المُتَنَبِّي: أنَّه يُدبِّر في مُلاقاة معظم العسكر والتوغُّل فيه حتَّى يصل إلى سيف الدَّولة ويأخذ الأُهْبَة لذلك، فهو كالمُشَمِّر عن ساقه لِخَوْض ماء وقد غمره الموج في

١ - أساس البلاغة (١/ ١٦٢) أبو القاسم الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٧٢)

٣ - الفَسْر (٧٠٩/٢)

ساحله، أي: قد غرق في أطراف عسكره وغُلِب بأوائله، فذهب تدبيره باطلا، وهذا كقوله: [الكامل]

لَولا الجَهالَةُ ما دَلَفتَ إِلى *** قَومٍ غَرِقتَ وَإِنَّما تَفَلوا[1]

هذا كلامه. ولقول ابن جنِّى وجهٌ حَسَنٌ، لم يقِفْ عليه ابن فورَّجة، يقول: إن الخارجيِّ كان قد طمع في بيضة الإسلام حيث ادَّعى النبوة، فجعل اللُّجّ مثلًا لها، وجعل سيف الدَّولة وهو قطعة من عساكرها وواحد من أمرائها كالساحل، وقد غرق هو في الساحل، فكيف كان يصِل إلى اللُّجَّة؟"[2]

قال المُتَنَبِّي هذه القصيدة عندما "نَجَم[3] خارجيٌّ يُعرف بابن هِرَّةٍ الرَّمَاد في كلْب[4] ببريَّة حِمْص، فأغار على أطراف حِمْص، وصاحبُ حربِها أبو وائل، تَغْلِب بن داود بن حمدان من قِبَل سيف الدَّولة، وكان قد خرج من ذلك اليوم كالمنتزه وحده، فأَسَرَه الخارجيّ، وطالَبَه بمال وخيل كانت له سوابق، فوعده بها، واتَّصل الخبر بسيف الدولة، فسار في جيشه، فما أراح حتى أوقع به، وجعل العرب على مقدمته، فوقعت بابن هِرَّة الرَّمَاد فهزمها، إلى أن بلغ إلى سيف الدَّولة، وكان سيف الدَّولة في ألفين من

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٩) وفي الهامش: دَلَفْتَ: دَنَوْتَ. أي: لولا جهالتك لما دنوت إلى قوم لو تفلوا عليك لأغرقوك.

٢ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (١١٢٨/٣-١١٢٩)

٣ – طَلَعَ وظَهَرَ.

٤ – قبيلة.

غِلمانه ووجوه رجاله، فحمل عليه فقتله وجميع أصحابه، واستنقذ أبا وائل."[1]

آثرتُ ذكر المناسبة التي قيلت فيها القصيدة؛ لأنَّه ينبغي فَهْمُ الصورة التي في البيت في إطار الحَدَث الذي قِيلت فيه.

"فكأنَّ المُتَنَبِّي أراد أن "يقول: إنَّه فيما يتعاطاه من مقاومة جُملة جيوش سيف الدَّولة، وعَجْزه عن أقلِّها، وما رامه من التعرُّض لشدَّة عزائمه، وهلاكه بأيسرها، كمن يريد أن يخوض لُجَّة البحر، ويضعُف عن الوقوف في شطِّه، ويريد اقتحام مُعظمه، والموج يغمُره في ساحله."[2]

"وَصَف الخارجيَّ بجهلٍ وإقدامٍ على غير خبرة، فمثله مثل من يشمِّر عن ساقه ليخوض في اللُّجّ، وذِكْرُه التشمير يدلُّ على أنَّه طمِع في خوض اللُّجّ، وقد غَمَرَه الموج في الساحل الذي لم تَجْرِ عادةُ الموج أنْ يصل إليه."[3]

من الواضح خروج ابن جنِّي عن إطار الحدَث الذي قيلت فيه القصيدة عند شرحه لهذا البيت، ومع هذا فقد حاول الواحديّ أن ينتصر لرأي ابن جنِّي أمام رأي ابن فُورَّجة؛ لهذا عِيب عليه ذلك فقِيل: "ذَكَرَ في هذا البيت

---

١ – شرح معاني شعر المُتَنَبِّي لابن الإفليلي – السفر الأول (١/ ١٩٨) أبو القاسم ابن الإفليلي (ت ٤٤١هـ) دراسة وتحقيق: د. مُصْطفى عليَّان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٢ – شرح معاني شعر المُتَنَبِّي لابن الإفليلي – السفر الأول (١/٢١٢-٢١٣)

٣ – اللامع العزيزي (ص ٨٨٩-٨٩٠)

قول ابن فُورَّجة، وهو الصحيح، وصوَّب قول ابن جنِّي الذي خطّأه فيه ابن فورَّجة. فخطّأ المُصيب وصوّب المُخطئ."[1]

ومن الأسباب التي تدعو إلى عدم قبول ما رآه الواحديّ وجْها حَسَنًا لرأي ابن جنِّي: "أنَّ قوله في سيف الدولة، مع إعظام المُتَنَبِّي له: «إنَّه قطعة من عساكر بيضة الإسلام، وواحد من أمرائها، وإنَّه كالساحل» وهو مادحٌ له ومُواجِهُهُ بذلك، منافٍ لقوله فيه: [الطويل]

أرَى كُلَّ ذي مُلْكٍ إلْيكَ مَصِيرُهُ *** كأنَّكَ بَحْرٌ والملوكُ جَدَاولُ."[2]

بهذا يُمكن القول: إن الواحديّ ربّما يكون قد ابتعد عن الصواب عندما حاول الانتصار لرأي ابن جنِّي أمام رأي ابن فُورَّجة.

٧-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المُنْسَرِح]

وَأَنَّ إعطائَهُ الصَوارِمُ وَالــ *** خَيلُ وَسُمرُ الرِماحِ وَالعَكَرُ[3]

قال الواحديّ: "المراد بالإعْطاء هَهُنا الاسم لا المصدر، يُريد به العطاء. قال ابن جنِّي:[4]

---

١ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ١٨٨)

٢ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٤/ ٤٨) والبيت في ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٧٦)

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٨٢) وَالعَكَرُ: "والعَكَرُ جَمْعُ عَكَرة، وَهِيَ الْقَطِيعُ الضَّخْمُ مِنَ الإبل." لسان العرب (٤/ ٦٠٠)

٤ - الفَسْر (٢/٢٩)

يقول: قَدْرُك أن يكون عطاؤك فوق هذا، فإذا فعلْتَ هذا فكأنَّك مَعيبٌ به؛ لقِلَّته بالإضافة إلى محلِّك. قال ابن فُورَّجة: إن كان التفسير على ما ذَكَرَ فهو هَجْو، وكيف يُهجَي الكبارُ بأكثر من أن يُقال: ما وهبتَ يسيرٌ بجنْب قدْرِك، فيجب أن تهَبَ أكثر من ذلك؟ والذي أراد المُتَنَبِّي: أنَّهم لو عابوك ما عابوك إلا بسخائك وإسرافك فيه، وليس السخاء ما يُعاب به، فيكون كقول النَّابغة: [الطويل]

وَلا عَيبَ فيهِم غَيرَ أَنَّ سُيوفَهُم *** بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائِبِ[1]

وقول ابن الرُّقَيَّات: [المُنْسَرِح]

ما نَقَموا مِن بَني أُمَيَّةَ إِلّا *** أَنَّهُم يَحلُمونَ إِنْ غَضِبوا[2]

والمعنى: أنَّهم لا يقْدِرون من عيبك إلَّا على ما لا يُعاب به. هذا كلامه. والذي ذَكَرَه ابن جنِّى صحيح، فقد يُمدح الإنسان الكثير العطاء بأنَّ قَدْرَه يقْتَضي أكثر مما أَعطى، كما قال أبو الطيب: «يا مَن إِذا وَهَبَ الدُنيا فَقَد بَخِلا»."[3]

---

١ – ديوان النَّابغة الذبيانيّ (ص ٣٢) النَّابغة الذبيانيّ (ت ١٨ ق.هـ) شرح وتقديم: عبَّاس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢ – ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات (ص ٧٣) عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات (ت ٨٥هـ) تحقيق وشرح: د. عزيزة فوَّال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (١١٦٥/٣-١١٦٦) وما ذكره من قول المُتَنَبِّي عجز بيت صدره: أَرجو نَداكَ وَلا أَخشى المِطالَ بِهِ . والبيت من بحر [البسيط] في ديوان المُتَنَبِّي (ص ١٨). وقد ذكر د. محمد علي جودر هذا النصّ للواحديّ مقتضبًا ==

لمعرفة طبيعة الخلاف حول بيت المُتَنَبِّي ينبغي أن نقف مع البيت السابق عليه: [المُنْسَرِح]

أَنتَ الَّذي لَو يُعابُ في مَلَإٍ *** ما عيبَ إِلّا بِأَنَّهُ بَشَرُ[1]

يرى بعض النُّقَّاد في هذا البيت أن المُتَنَبِّي يريد بقوله: «بِأَنَّهُ بَشَرُ» "أَن الشئ يُقَاس على مثله ونظيره، ولا نَظِير لَه"[2] فيكون القول بأنَّه من البشر من قبيل العيب والذم.

من يرى هذا سيوافق ما ذهب إليه ابن جنِّي في رأيه السابق.

ويشهد لهذا الرأي مذهب المُتَنَبِّي في المبالغة والغُلُوّ، مثل قوله: [الطويل]

تَجاوَزَ قَدرَ المَدحِ حَتّى كَأَنَّهُ *** بِأَحسَنِ ما يُثنى عَلَيهِ يُعابُ[3]

ويرى بعض النُّقَّاد في هذا البيت أن المُتَنَبِّي يريد بقوله: «بِأَنَّهُ بَشَرُ» "أنَّ الإنسان إنَّما يُعاب بشيء من أفعاله لأنَّه هو المُوقع لها، وأمَّا بشيء فعله فيه خالقُه من كونه بشرا، وما أشْبَهَهُ، فلا يُعاب به."[4]

==

عند الاستشهاد به على موقف الواحديّ من ابن جنِّي في بحثٍ له عنوانه: الاتجاه النقديّ في شرح شعر المُتَنَبِّي للإمام الو احديّ، في مجلة كليات التربية (ص ١٢٧) جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٥م. وجاء البحث في (١٧ صفحة) ولم يَرِد فيه من نصوص الواحديّ التي تناولتها هذه الدراسة سوى هذا النص، ولم يعقِّب صاحب البحث بشيء على نصّ الواحديّ.

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٨٢)

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي المنسوب للعكبري (٢/ ١٩٧)

٣ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٨٠)

٤ – المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٤/ ٥٠)

من يرى هذا سيوافق ما ذهب إليه ابن فُورَّجة في رأيه السابق.

من ذلك يتَّضح أن كِلا الرأْيَيْن له وجهٌ مقبول، وبهذا يمكن القول: إنَّ ابن فُورَّجة قد ابتعد عن الصواب عندما أَنكَر رأي ابن جنِّي، وإنَّ الواحديّ قد أصاب عندما دافع عن صِحَّة رأي ابن جنِّي الذي أَنكَره ابن فُورَّجة.

٨-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [البسيط]

فُتْنَ المَهالِكِ حَتّى قالَ قائِلُها: *** ماذا لَقينا مِنَ الجُردِ السَراحيبِ؟[1]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[2] أي ضجَّت المَفَاوِز من سرعة خيلي ونجاتها وقوَّتها. هذا كلامه. وعلى ما قال: «المَهالِك» المَفَاوِز. والمعنى: أنَّ خيلنا قطعَتْ المَفَاوِز حتَّى لو كان لها قائل لقال: ماذا لقينا من هذه الخيل في تذليلها إيَّانا بالوطء، وقطْعها البُعْد في سُرعة نجاتها من غوائل الطريق؟ وقال ابن فُورَّجة: «المَهالِك» إذا أُطلقت لم يُفهم منها المَفَاوِز، وإنَّما يُفهم الأمور المُهْلِكة. يعني: أنَّ هذه الخيل لم يَعْلَق بها شيء من الهلاك حتى تعجَّبَتْ المهالك من نجاتها بسلامة منها. هذا كلامه. وآخرُ البيت يدلُّ على ما قال ابن جنِّى، ويجوز أنْ يعود الضمير في «القائل»

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٥٢) "السَراحيبِ: جمع سرحوبٍ، وهو من صفات الخيل الإناث، يريدون به الطويلة على وجه الأرض، وربما استعملوه للمذكر شاذًا. والجُرْد: جمع أجرد وجرداء؛ وذلك أن يكون الفرس قصير الشعر." اللامع العزيزي (ص ١٨٣)

٢ - الفَسْر (٥٥٨/١)

إلى السَّوابق، أي: قال قائل السَّوابق، يعني: الذي يمدحها ويذكر حُسْن بلائها: ماذا لقِينا من إنجائها إيَّانا من الأعداء؟ وهذا استفهام تعجُّب."[1]

قال ابن مَعْقِل الأزْدِيّ المُهَلَّبي بعد أن عَرَض كلَّ ما قاله الواحديّ: "وأقول: أمَّا قول ابن فُورَّجة: إنَّ المهالك إذا أُطلِقَتْ لم يُفهم منها المَفَاوِز فغير صواب، وذلك لأن المَهْلَكة المَفَازة، وقد استَشْهَدَ[2] عليها ببيت معروف، وهو قول الخنساء: [البسيط]

ورُفْقَة حَارَ هاديها بمَهْلَكَةٍ *** كأنَّ ظُلْمَتَهَا في اللُّجَّةِ القَارُ[3]

ولا خلاف أن الفلاة تُسمَّى مَهْلكة، فجَمَعَها على مَهَالك، وكذلك سُمِّيَتْ الفلاة مَفَازة تفاؤلا بالسَّلامة والظَّفر، وإشفاقًا من التطيُّر بذِكْر الهلاك، لأنَّ أصلها مَهْلكة. فما ذَكَره ابن جنِّي وجهٌ حَسَنٌ، وما ذَكَره ابن فُورَّجة مِثْلُه في الجَوْدَة. وأمَّا قول الواحديّ: «إنَّ آخر البيت يدلُّ على ما قال ابن جنِّي» يعني: ولا يدلّ على ما قال ابن فُورَّجة، فغير سديد لأنَّ قوله: «مَاذَا لَقِينَا من الجُرْدِ السَّرَاحيب» يجوز أن يُستعار هذا القول للمفاوز، كما ذَكَر، ويجوز أن يستعار للأمور المُهْلِكة؛ كأنَّها تقول للخيل: ماذا لقينا

---

١ – شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (١٧٢٥/٤)

٢ – يعني: ابن جنِّي. واستشهاده ببيت الخنساء في الفَسْر (٥٥٨/١)

٣ – ديوان الخنساء (ص ٤٨) تماضر بنت عمرو (ت ٢٤هـ) شرح معانيه ومفرداته: حَمْدُو طَمَّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

منها بتنجيتها من أردنا إهلاكه، وتسليمها من حاولنا إتْلافه؛ لأنَّ القول منهما استعارة ومجاز، لا حقيقة."[1]

أصاب ابن مَعْقِل الأزْدِيّ المُهَلَّبي في ردِّه على ابن فُورَّجة في بيان معنى المَهَالك، وجانبه الصواب في رفضه قول الواحديَ: «إن آخر البيت يدلُّ على ما قال ابن جنِّي» مُستدلًّا على ذلك بجواز استعارة القول في الشطر الثاني من البيت للمفاوز والأمور المُهْلِكة، وفاتَه أنَّه عند استعارة القول للأمور المُهْلِكة تكون العلاقة بعيدة بين الأمور المُهْلِكة والخيل الطويلة على وجه الأرض القصيرة الشعر، لكنَّ العلاقة بين المفاوز وهذه الخيل علاقة قريبة، مِمَّا يؤكِّد صِحَّة ما ذهب إليه الواحديّ في قوله: «إن آخر البيت يدلُّ على ما قال ابن جنِّي».

وبهذا لا تُقبل دعوى ابن مَعْقِل أنَّ ما ذَكَره ابن فُورَّجة مِثْل ما ذكره ابن جنِّي في الجَوْدَة.

وبذلك يكون رأي الواحديَ هو الرَّاجح في ترجيحه رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرح هذا البيت.

وتبقى كلمة عن قوْل الواحديّ: «ويجوز أن يعود الضمير في «القائل» إلى السوابق، أي: قال قائل السوابق، يعني: الذي يمدحها ويَذْكُر حُسْن بَلائها: ماذا لقِينا من إنجائها إيَّانا من الأعداء؟» هذا القول فيه بُعْد؛ لأنَّه يدَّعي أنَّ الشاعر قد قال: قال قائل السوابق: ماذا لقينا من السوابق؟ ولا يمكن أن يكون المُتَنَبِّي قد أراد هذا أو ذهب إليه.

---

١ – المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/٢٨٥-٢٨٦)

٩-رجَّح الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الرجز]

وُلِدنَ تَحتَ أَثقَلِ الأَحمالِ *** قَد مَنَعَتهُنَّ مِنَ التَفالي[١]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[٢] يعني بأثْقَل الأحمال الجبال. قال ابن فُورَّجة: ألا يكفي من الحِمْل الثقيل القرون ذوات الشُّعَب التي تُقطَع فيَحْمِل الواحدَ منها حمارٌ أو رَجُل؟ فأثْقَلُ الأحمال على قول ابن فُورَّجة القرون. وقول ابن جنِّى أظهر؛ لأنَّها وُلدت ولا قرون لها، ومن البعيد أن يُراد قرون أبويها، ثم ذَكَرَ[٣] أن القرون قد منعتْها من أن تَفْلي الرأس لأنَّها مُعوجَّة."[٤]

سبق الوحيد الأزدي (ت ٣٨٥هـ) ابن فُورَّجة (ت ٤٥٥هـ) في ردّه على ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) بقوله: إنَّ المراد بأثقل الأحمال «القرون». وزاد رأيه توضيحا فقال: "يعني بأثقل الأحمال: «القرون»، فكيف تكون الجبال،[٥] وهي تُولَد[٦] في أعالي الجبال؟ ولكن المُتَنَبِّي جعلها تُولَد تحت هذه القرون وإن لم تكن عليها وقت الولادة، ولكنَّها تَنبُت بعد ذلك، فلمَّا

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٦٢) والضمير في «وُلِدْن» يرجع إلى «الأُيَّل» من قوله في أبيات سابقة: «فَقيدَتِ الأُيَّلُ في الحِبالِ» والأُيَّل»: الوعول. والتَفالي: فَلْي الرَّأْس.

٢ - الفَسْر (٢٩٦/٣)

٣ - يعني: المُتَنَبِّي.

٤ - شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي (٢١١٦/٤)

٥ - يعني: أثقل الأحمال

٦ - يعني: الوعول.

كان شيئا مُتَوقَّعًا جعله حاضرا، فقال: وُلِدْن تحتها، وقوله: «قَد مَنَعَتهُنَّ مِنَ التَفالي» يدُلُّ على ذلك."[1]

من الواضح أن الوحيد الأزديّ عبَّر في هذا الكلام عن مصطلح المجاز المُرْسَل الذي علاقته اعتبار ما سيكون، وهو مصطلح ربَّما لم يكن معروفا في عصره، لكن معناه كان معروفا، ومنه قول الله تعالى: (قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً) [يوسف : ٣٦]

من هذا تتَّضح صِحَّة ما ذهب إليه ابن فُورَّجة، ويبدو أنَّ الواحديّ لم يفطن إلى المجاز الذي انطوى عليه البيت فقال: «وقول ابن جنِّى أظهر؛ لأنَّها وُلدت ولا قرون لها».

وبهذا يُمكن القول: إنَّ الواحديّ قد ابتعد عن الصواب عندما رجَّح رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرح هذا البيت؛ لأنَّ الذي يقتضيه السياق وتشهد له البلاغة هو رأي ابن فُورَّجة، ومن ثَمَّ فهو الرأي الصحيح في هذا الموضع.

---

١ – الفَسْر (٢٩٦/٣) هامش (٥) ذكر الدكتور رضا رجب محقق الكتاب أن هذا التعليق للوحيد جاء بعد البيت المذكور في مخطوطة الكتاب.

الفصل الثاني

ترجيح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي

رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي في شرحه ديوان المُتَنَبِّي في المواضع الآتية.

١-رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

أَبَحرٌ يَضُرُّ المُعْتَفين وَطَعْمُهُ *** زُعاقٌ كَبَحْرٍ لا يَضُرُّ وَيَنفَعُ[١]

قال الواحديّ: "يقول ليس بحر يضرّ من ورده بالغرق، وهو مرٌّ الطعم لا يمكن شربه، كبحر ينفع الواردين بالعطاء ولا يضرّهم، ولو قال: ينفع ولا يضرّ. كان أحسن؛ حتى لا يُتَوَهَّم نفى النفع والضرر جميعا، لكنه قدَّم لا يضرّ لإثبات القافية. قال ابن جنيّ[٢]: وهذا فيه قُبح؛ لأنَّ المشهور عندهم أن يُنسب الممدوح إلى المنفعة لأوليائه والمضرَّة لأعدائه، كما قال: [الطويل]

وَلَكِنْ فَتَى الفِتْيانِ مَنْ رَاحَ واغْتَدَى *** لضَرِّ عَدُوٍّ أَوْ لِنَفْعِ صَدِيقِ[٣]

وقال الآخر: [الطويل]

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٢) المُعتَفين: جمع المُعْتَفي، وهو الطالب المعروف. الزُعاقٌ: المُرّ.

٢ - الفَسْر (٣٦٦/٢)

٣ - نسبه البصريّ إلى والبة بن الْحباب (١٧٠ هـ) في الحماسة البصريَّة (٢/ ٥٦) أبو الحسن علي بن أبي الفرَج البصريّ (ت ٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

إِذا أَنتَ لَم تَنفَع فَضُرَّ فَإِنَما *** يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ وَيَنفَعُ[1]

قال ابن فُورَّجة: أبو الطيِّب قال: «أَبَحرٌ يَضُرُّ المُعْتَفين» فخصَّص في المصراع الأول، فعُلم من لفظه أنَّه أراد: كبحرٍ لا يَضُرُّ المُعْتَفين؛ لأنَّه خصَّص في ابتداء الكلام، ولا يكون آخر الكلام خارجا عن أوَّله، وهذا على ما قال."[2]

أخذ ابن جنِّي على المُتَنَبِّي أنَّه أثبت لممدوحه النَّفْع، ونفى عنه الضرَّ، وفي نفْي الضرِّ عن الممدوح تقصير عن غاية المدح؛ لأنَّ الغابة ــ في رأيه ــ أن يكون الممدوح قادرا على نفع أوليائه، وقادرا في ذات الوقت على مضرَّة أعدائه، فكأنَّ المُتَنَبِّي – من وجهة نظر ابن جنِّي – جعل ممدوحه غير قادر على أن يضرَّ أحدا من الناس، ومنهم أعداؤه.

فرَدَّ عليه ابن فُورَّجة بأن عدم الضرّ خاصٌّ بالمُعتَفَينَ طالبي النوال؛ لأنَّ الشاعر في الشَّطْر الأول للبيت أثبت ضرر البحر الحقيقي للمُعْتَفين، فيُفهم من ذلك أنه ينفي ضرر الممدوح في الشطر الثاني عن المُعْتَفين–أيضا–.

---

١ – نسبه البحتريّ إلى عبد الله بن مُعَاوية (١٢٩ هـ) في حماسة البُحتريّ (ص ٤١٩) أبو عبادة الوليد بن عبيد البُحتريّ (ت ٢٨٤ هـ) تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م. ونسبه أبو هلال العسكريّ إلى قيس بن الخطيم (٢ ق . هـ) في الصناعتين (ص ٣١٥) أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٢٠٤/١)

وقد رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة فقال: «وهذا على ما قال»، وهو مُحقٌّ في هذه الموافقة لاستشهاد ابن فُورَّجة بدلالة السياق التي لا تخفى على متأمِّل.

٢-رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الكامل]

بَرَّحتَ يا مَرَضَ الجُفونِ بِمُمرَضٍ *** مَرِضَ الطَبيبُ لَهُ وَعِيدَ العُوَّدُ[١]

قال الواحديّ: "يقال: أبْرح به وبَرَّح به، أي: اشتدَّ عليه، والبَرْح والبُرَحاءُ: الشِّدَّة. وقال ابن جنى:[٢] أبْرَحت: تجاوزت الحدّ، وَعَنَي بالمُمرَضِ جفْنَها، و «مَرِضَ الطَبيبُ لَهُ وَعيدَ العُوَّدُ» مَثَل، أي: تجاوزْتَ يا مَرَض الجفون الحدّ حتى أحْوجْتَه إلى طبيب وعُوَّد، يُبالغ في شدَّة مرَض جَفْنِها، هذا كلامه. وقال ابن فُورَّجة: أبْرح أبو الفتح في التعسُّف، ومن الذي جعل مرَض الجفون متناهيا، وإنَّما يُسْتَحْسَن من مرَض الجفون ما كان غير مُبْرِح، كقول أبي نُواس: [الطويل]

ضَعيفَةُ كَرَّ الطرفِ تَحسَبُ أَنَّها *** حَديثَةُ عَهدٍ بِالإفاقَةِ مِن سُقمِ[٣]

ولو أراد تناهيه لقال: تحسبها في بِرْسَام[٤] أو نَزْع رُوح، وإنَّما عنى بالمُمرَضِ نَفْسَه، وأنَّه أبْرَح به حبُّه لذلك الجَفْن المريض، وأنَّه بلغ

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٨)

٢ – الفَسْر (٨٩٩/١ – ٩٠٠)

٣ – ديوان أبي نواس برواية الصُّولي (ص ١٣٩) أبو نواس الحسن بن هانئ (ت ١٩٩ هـ) تحقيق: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠م.

٤ – مرض يُغيِّر الْعقل، وهو فارسيَ معرَّب "أصله: بَرَّ سَام، وتفسيره: ابن الموت أي أنه لا يعيش، وافقت العجم العرب على السام أنه الموت." المنتخب من كلام العرب ==

إبْراحه به أن مرِض طبيبه وعِيد عُوَّده رحمةً له، على طريقتهم المعروفة بالتناهي في الشكوى. هذا كلامه، وهو على ما قال. ومعنى مرِض الطبيب له: أي لأجله مرِض الطبيب حين هاله مرَضه، ويدلّ على أن المراد بالمُمرَضِ المُتَنَبِّي لا الجَفْن قوله: [الكامل]

فَلَهُ بَنو عَبدِ العَزيزِ بنِ الرِضى *** وَلِكُلِّ رَكبٍ عيسُهُم وَالفَدفَدُ[1]

أي للمُمرَضِ المذكور وهو المُتَنَبِّي. هؤلاء، أي: هم الذين يقصدهم ويبلُغ بهم آماله، ولسائر النَّاس من الرَّاكبين المسافرين إلى غيرهم الإبل والمفازة، أي لا يحصلون من سفرهم على شيء سوى التَّعب وقَطْع الطَّريق."[2]

واضح ما في هذا العرْض بُعْد ما ذهب إليه ابن جنِّي، وقُوَّة حجة ابن فُورَّجة التي زادها الواحديّ قُوَّة على قُوَّتها بما أرْدَف من دلالة السياق في البيت التالي للبيت محور الخلاف.

==

(ص ٦٠٣) علي بن الحسن الهُنائي (ت بعد ٣٠٩هـ) تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرَّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٨) والفَدْفَدُ: المكانُ المُرْتَفِعُ في صَلابةٍ.

٢ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٢٧٨/١-٢٧٩) وفي البيت في الشرح (أَبْرَحْت) مكان (بَرَّحْت).

٣- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

إِذا ذُكِرَت مَواقِفُهُ لِحافٍ *** وَشيكَ فَما يُنَكِّسُ لِانْتِقاشِ[١]

قال الواحديّ: "شِيك: أي دخلت الشَّوكة رِجْله. والانتقاش إخراج الشَّوكة من الرِّجْل. قال ابن جنِّى:[٢] إذا ذُكرت مواقف أبي العشائر[٣] في السَّخاء والعطاء لإنسان حافٍ ودخل الشَّوك في رِجْله، لم ينكِّس رأسه ليستخرج الشَّوكة من رِجْله، بل يمضي مُسرعا إليه. قال ابن فُورَّجة: «المواقِف» قلَّ ما يُستعمل إلَّا في الحرب، وإنَّما يريد أنَّ الشُّجاع إذا وُصفت له مواقفُه تاقَ إليه، ورغِب في صُحبته، فأسْرع إليه، والذي يدلُّ على صِحَّة قول ابن فُورَّجة رواية من روى «وقائعه» وهي لا تُستعمل إلا في الحرب."[٤]

رجَّح الواحديّ هنا رأي ابن فُورَّجة، وهو مُحِقٌّ في هذا الترجيح، ويضاف إلى السبب الذي بنى عليه ترجيحه سبب آخر، هو البيت الذي يلي هذا البيت في القصيدة، وهو قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

تُزيلُ مَخافَةَ المَصبورِ عَنهُ *** وَتُلهي ذا الفِياشِ عَنِ الفِياشِ[٥]

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٤٥)

٢ – الفَسْر (٣٠٥/٢)

٣ – أبو العشائر الحسين بن علي بن الحسين بن حمدان، مدحه المُتَنَبِّي بهذه القصيدة، وهو ابن عم سيف الدولة.

٤ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٠٢٧/٢)

٥ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٤٥)

"يقول: هذه المواقف في الحرب إذا سمع ذِكْرها المصبور، أي: المحبوس على القتل، أزالت لعِظَم هَوْلِها ما عنده من الهَوْل والخوف بالإضافة اليها، وألْهَت ذا المُفاخرة عن مُفاخرته لحقارتها عندها."[1]

٤- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [البسيط]

وَما الفِرارُ إِلى الأَجبالِ مِن أَسَدٍ *** تَمشي النَعامُ بِهِ في مَعْقِلِ الوَعِلِ[2]

قال الواحديّ: "يقول: وما فائدة الفِرار إلى الجبل من مَلِك تمشى به خيلُه في آثارهم؟ ويريد بمَعْقِل الوَعِل: الجَبَل. يعني: أنَّ خيله لا تعجز عن قطع الجبال في آثار الرُّوم. ويريد بالنَّعام: خيله، شبَّهها بها في سرعة العَدْو وطول السَّاق، وفي هذا إغراب؛ لأنَّ النَّعام لا تُوجد في الجبال، فجعل خيله نعام الجبل، وروى ابن جنِّى: «تُمْسى النَّعام» وقال:[3] أي: قد أخرج النَّعام من البرِّ إلى الاعتصام برؤوس الجبال. قال ابن فُورَّجة: يعني بالنَّعام خيله العِرَاب؛ لأنَّها من نتائج البَدْو، وقد صارت تمْشي بسيف الدَّولة في الجبال لطلب الروم وقتالهم، واستنزال من اعتصم بالجبال منهم، وهذا كقوله:

١ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ١٦٣)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٣٨)

٣ - الفَسْر (٢/٧٨٠)

«تَدوسُ بِكَ الخَيلُ الوُكورَ عَلى الذُّرى» البيتان.[1]

هذا كلامه، وهو على ما قال، والذي قاله أبو الفتح هَوَسٌ."[2]

هذه الصورة المجازية لم يَفهمها ابن جنِّي حقَّ فهمها، فأدَّى به ذلك إلى قول ما قال، ولهذا فالواحديّ قد أصاب في ترجيح رأي ابن فُورَّجة، لكنَّه تجاوز حدَّ النقد عندما رمى قول ابن جنِّي بالهَوَس.

٥-رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

وَلَم أَرَ كَالأَلحاظِ يَومَ رَحيلِهِم *** بَعَثنَ بِكُلِّ القَتلِ مِن كُلِّ مُشفِقِ[3]

قال الواحديّ: قال ابن جنِّي:[4] أي إذا نظرْتُ إليهن ونظرْنَ إليَّ قتلتُهن وقتلْنَني، وما منَّا إلَّا مُشْفِقٌ على صاحبه. هذا كلامه، ولم يعرِف معنى البيت ولا تفسيره. قال ابن فُورَّجة:[5] «بَعَثنَ» يعني النساء، ومفعول «بَعَثنَ» ضمير الألحاظ وإن لم يَذْكره، كقولك: لم أرَ كزيد أقام الأميرُ عريفا، تُريد أقامه، ولا يجوز أن يكون ضمير «بَعَثنَ» للألحاظ على إسناد

---

١ – تمام هذا البيت : [الطويل] تَدوسُ بِكَ الخَيلُ الوُكورَ عَلى الذُرى *** وَقَد كَثُرَت حَولَ الوُكورِ المَطاعِمُ. ويريد بالبيتين هذا البيت والذي بعده: تَظُنُّ فِراخُ الفُتخِ أَنَّكَ زُرتَها *** بِأُمّاتِها وَهيَ العِتاقُ الصَلادِمُ. ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٨٨)

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٣٥٣/٣)

٣ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٤٥)

٤ – الفَسْر (٢/ ٤٨٤)

٥ – بعض رأي ابن فُورَّجة مذكور في الفتح على أبي الفتح (ص ١٧٩-١٨٠) أبو عليّ ابن فُورَّجَة (ت نحو ٤٥٥هـ) تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

الفعل إليها؛ لأنَّ الألحاظ تُبْعث رُسلا عند خوف الرَّقيب، وقوله: «بِكُلِّ القَتلِ» أي: بقتلٍ فظيعٍ، ثم قال: وإنْ بعثْن ألحاظهن رُسل القتل فهنَّ مُشْفقات علينا من القتل، وغير قاصداتٍ لقتلنا، ولهذا قال: [الطويل]

أَدَرنَ عُيوناً حائِراتٍ كَأَنَّها *** مُرَكَّبَةٌ أَحداقُها فَوقَ زِئبَقِ[1]

يقول أكثرن إدارة الأعين لصعوبة الحال، وانتظار ما يحدث من الفِراق، فلم تستقرّ الأعين حتَّى كأنَّ أحداقها على الزئبق، والزئبق يوصف بقلَّة الثبات على المكان."[2]

اتَّهم الواحديّ ابن جنِّي بعدم معرفة معنى هذا البيت ولا تفسيره، والذي لا شكَّ فيه أن ابن جنِّي قد توهَّم حصول القتل والإشفاق من الشاعر كما حصل من أحبابه؛ "لأنَّ ابن جنِّي جعل اللحظ منه ومن أحبَّته."[3] وهذا لا يُقبل؛ لأنَّ المُتَنَبِّي إنَّما يتحدَّث عن أثر فِعل ألحاظ أحبابه فيه، ولم يتحدَّث عن قتله لهن، فالقتل ليس مُتبادلا كما توهَّم ابن جنِّي؛ لهذا فالواحديّ معه بعض الحق فيما ذهب إليه من اتِّهام ابن جنِّي.

ثُمَّ ذكر الواحديّ رأي ابن فُورَّجة بعد رأي ابن جنِّي، ولم يعقِّب عليه كما عقَّب على رأي ابن جنِّي، فدلَّ ذلك على رضاه عن هذا الرأي وترجيحه له على سابقه.

وفي رأي ابن فُورَّجة «أنَّ الشاعر قد أراد أن النساء بعثْن ألحاظهن رُسَل القتل فهنَّ مُشْفقات علينا من القتل، وغير قاصداتٍ لقتلنا» وهذا الرأي قد

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٤٦)

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٣/١٣٧٣-١٣٧٤)

٣ – المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ٢٢٨)

يكون له وجهٌ مقبول، لكنَّه قد خالف الصواب عندما قال: «ولا يجوز أن يكون ضمير «بَعَثَنَ» للألحاظ على إسناد الفعل إليها؛ لأنَّ الألحاظ تُبعث رسلا عند خوف الرَّقيب».

خالف ابن فُورَّجة الصواب في هذا؛ لأنَّ بَعْث الألحاظ رُسلا عند خوف الرَّقيب في بعض الأوقات لا يمنع أن تكون الألحاظ مُرسِلة للقتل في أوقات أخرى.

غاب عن ابن فُورَّجة أنَّ إسناد الفعل «بَعَثَنَ» إلى الألحاظ يقْبَله المجاز، وأنَّ إلحاق نون النسوة بالفعل والفاعلُ غيرُ عاقلٍ جاء في القرآن الكريم في آيات عديدة، منها قوله – تعالى –: (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّـيِّئَاتِ) [هود : ١١٤] وقوله – تعالى –: (تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ) [مريم : ٩٠] وغيرها من الآيات.

فكأنَّ المُتَنَبِّي أراد أن يقول: إنَّ ألحاظ أحبابه بَعثْن إليه يوم رحيلهم بِكُلِّ القَتلِ من كلِّ لحظٍ مُشْفِق من الفِراق، وهذا سرٌّ تعجُّبه من الألحاظ، حيث اجتمع فيها ضدَّان معًا «القتل والإشفاق»، وقد عبَّر عن تعجُّبه بقوله: «وَلَم أَرَ كَالأَلحاظِ».

من هذا يتَّضح أنَّ الواحديِّ لم يُوفَّق كلَّ التوفيق في ترجيح رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي في هذا البيت؛ لأنَّ ابن فُورَّجة قد جانب الصواب في بعض ما ذهب إليه كما أنَّ ابن جنِّي قد جانب الصواب في بعض ما ذهب إليه.

٦- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

إِذا كانَ شَمُّ الرَّوْحِ[١] أَدنى إِلَيكُمُ *** فَلا بَرِحَتني رَوضَةٌ وَقَبولُ[٢]

قال الواحديّ: "قال ابن جنَّى:[٣] إذا كنتم تُؤثرون شَمَّ الرَّوْحِ في الدنيا وملاقاة نسيمها فلا زلتُ روضةً وقبولاً، اجتذابا إلى هواكم ومصيرا إلى ما تُؤثرونه، فيكون سبب الدُّنُوّ منكم، وأراد: لا برِحْتُ روضةً وقبولا فجعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً لأجل القافية. انتهى كلامه، ومن يُفسِّر هذا البيت مثل هذا التفسير فقد فَضَحَ نفسه، وغَرَّ غيره. وقال ابن فُورَّجة:[٤] «الرَّوْح» يُؤْثِره من يأوِي إلى همّ وينطوي على شوق، وأمَّا المحبوب وإن كان إيثار الرَّوْح طبْعًا من الناس فإنَّهم لا يُوصفون بطلب الرَّوْح وتَشَمُّم النَّسيم والتعرُّض لبرد الرِّيح والتَّشفِّي بنسيم الهوى، وأيضًا فما الحاجة إلى أن يكون الاسم نكرةً والخبر معرفةً في قوله: «بَرِحَتني رَوضَةٌ وَقَبولُ»؟ و «بَرِح» هَهُنا ليستْ أُخْت «كان» التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإنِّما هي من «بَرِح فلان من مكانه» أي: فارقه. يقول: إذا لم يكن لي من فِراقكم راحة إلا التعلُّل بالنسيم وطلب روح

---

١ - "الرَّوْح: نسيم الريح الشرقية." شرح معاني شعر المُتَنَبِّي لابن الإفليلي - السفر الأول (٢/ ١٤٣)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٥٥) "والقَبُول: هي ريح الصبا، ومهبُّها من مطلع الشمس." اللامع العزيزي (ص ٩٣٩)

والقبول

٣ - الفَسْر (٢/٨١١-٨١٢)

٤ - بعض رأي ابن فُورَّجة مذكور في الفتح على أبي الفتح (ص ٢٢٦-٢٢٧)

الهوى وتَشَمُّمِي لطيبه بروائحكم، وما كان ينالني أيَّام اللهو من الفَرَح بِقُرْبكم، فلا فارقتني روضةٌ وقبولٌ تُشَوِّقُ إلى روائح تلك الروضة، وهذا من قول البحتريّ: [الطويل]

يُذَكِّرُنا رَيّا الأَحِبَّةِ كُلَّما *** تَنَفَّسَ في جُنحٍ مِنَ اللَيلِ بارِدِ[1]

وأصلُه من قول الأوَّل: [الطويل]

إِذا هَبَّ عُلوِيُّ الرِياحِ وَجَدتُني *** كَأَنّي لِعُلوِيِّ الرِياحِ نَسيبُ[2]

وقد أحْسن وأجاد في هذا التفسير. وتلخيصُه أنَّه يقول: إذا كان شمُّ الرائحة الطَّيِّبَة والتَّنَسُّم بها أدنى إليكم؛ لأنَّها تذكِّرُني روائحكم وطِيب أيَّام وصالكم، فلا فارقتني روضةٌ أستنشِق روائحها، وريح قبول أتنسَّم بها لأكون أبدًا على ذِكْركم."[3]

الخطأ الأساس الذي وقع فيه ابن جنِّي هنا أنه لوى عُنق النص، فحوَّل قول المُتَنَبِّي: «فَلا بَرِحَتني رَوضَةٌ وَقَبولُ» إلى: «لا برِحْتُ روضةً

---

١ – ديوان البُحتريّ (٦٢٣/١) أبو عبادة الوليد بن عبيد البُحتريّ (ت ٢٨٤ هـ) تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢ – ديوان مجنون ليلى (ص ٥٢) قيس بن الملوح (ت ٦٨هـ) جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة. وروى البيت أبو تمَّام في الحماسة، ولم ينسبه لصاحبه. حماسة أبي تمَّام (٨٥/٢) ومعنى البيت: "يريد: إذا هبَّت الريح من نحو عالية نجد، فكأني يجمعني وإياها نسب، لاهتزازي لها، وارتياحي لهبوبها." شرح ديوان الحماسة (ص ٩٣٢) أبو على المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٤١٤/٣–١٤١٥)

وقبولا»، واتَّهم المُتَنَبِّي بأنَّه فعل ذلك لأجل القافية، ومن ثَمَّ بنى فهمه للمعنى على هذا الأساس الواهي.

وقد حام ابن فُورَّجة حول المعنى الصواب، لكنَّه لم يصل إلى اللُّباب، ولم يتحقَّق في شرحه ما ادَّعاه الواحديّ في قوله: «وقد أحْسن وأجاد في هذا التفسير»؛ لأنَّ المُتَنَبِّي لم يُرِدْ ما ذهب إليه ابن فورَّجة، وإنَّما أراد: إذا كان تنسُّم هذه الرِّيح الطَّيبة أقرب إليكم وأحبّ لكم فإنِّي أتمنَّى وأدعو ألا تفارقني هذه الرِّيح الطيِّبة لأتنسَّمها في مكاني كما تتنسَّمونها في مكانكم، فأتعلَّل بقربي منها عن عدم قربي منكم، وقد جلَّى الزَّوزَني هذا المعنى ووفَّاه حقَّه إذ قال: "وعندي أنَّه يقول: إذا كان شمُّ الرَّوح أدنى إليكم وأقرب من إيثاركم وهواكم ومحبَّتكم، فلا فارقتني ولا زايلتني روضةٌ وقبولٌ، حتى يكون ما تؤثرونه وتحبُّونه من هذا النَّسيم جامعاً بيني وبينكم، وناظماً شملي وشملكم، وأكون بانتشاقه شريكاً لكم فيه، وقريباً منكم به، وواجداً منه ما تجدونه، وعالماً بأنَّكم شُركائي فيه وقُرنائي به، فأجد به تعلُّلاً باقترابكم، وتفرُّجاً بكوني في حالة معكم، وتروُّحاً إلى مُناسبتكم فيه ومُناسمتكم، فيكون بيني وبين ما تحبُّونه منه قربٌ واجتماعٌ، وإن كان بيني وبين من أحبُّهم منكم بعدٌ وافتراقٌ."[1]

يزيد هذا المعنى الذي ذكَرَه الزَّوزَني تأكيدًا بيتُ المُتَنَبِّي الذي يلي هذا البيت: [الطويل]

---

١ – قشر الفَسْر (٢/ ٢٣٨) أبو سهل الزَّوزَني (ت نحو ٤٤٥هـ) تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

وَما شَرَقي بِالماءِ إِلّا تَذَكُّراً *** لِماءٍ بِهِ أَهلُ الحَبيبِ نُزولُ[1]

بهذا يتبيَّن أن ابن جنِّي ابتعد عن المعنى، وأن ابن فُورَّجة قارب المعنى ولم يُدرك حقيقته كما أدركها الزَّوزَني، فيكون الواحديّ قد أصاب في تَخْطِئة كلام ابن جنِّي، ولم يُصِب في الثناء على رأي ابن فُورَّجة.

٧- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المتقارب]

فَذاكَ الَّذي عَبَّهُ ماؤُهُ *** وَذاكَ الَّذي ذاقَهُ طَعمُهُ[2]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[3] يعني: أنَّ الزمان أتى من موته بما فيه نقْض العادة، وذلك أنَّ الماء مشروب لا شارب، والطَّعم مذوق لا ذائق، فموته كانْقِلاب الأمر، وهو أنْ يعُبَّ الماءُ مع كونه مشْروبًا، ويذوق الطَّعمُ مع كونه مذوقًا. وقال ابن فُورَّجة: عند أبي الفتح أنَّ الضمير في «عَبَّهُ» ضمير «فاتِك»،[4] وكذلك «الهاء» في «ذاقَهُ» على ما ذكر في

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٥٥) "والشَّرَقُ بالماء كالغصِّ بالطعام." العين (٥/ ٣٨) الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.

٢ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٩٩) "يقال: عبَّ الماء عباً وعبَّ فيه إذا جرعه جرعًا متتابعًا." اللامع العزيزي (ص ١٣٤٢)

٣ – الفَسْر (٣/ ٦٠٥)

٤ – اسم ممدوح المُتَنَبِّي في هذه الأبيات، وهو "أبو شجاع فاتك الكبير المعروف بالمجنون لكثرة إقدامه." وَفَيَات الأعيان (٤/ ٢١)

تفسيره. وليس كذلك؛ فإنَّه قد قال في البيت الذي قبله:[1] إنَّ الموت الذي أصابه هو بمنزلة الخمْر سُقِّيَها[2] الكرْم، أي: كانت المنيَّة مما يسقيه الناس، فصار بِسَقْيه شاربًا له، ثم قال: فذلك الذي عبَّه، يعني الخمْر هو ماء الكرْم، فعبَّه، وذاك الذي ذاقه هو الموت، وهو طعْم نفسِه الذي كان يموت به الخلق. انتهى كلامه، وهو على ما قاله، لكنَّه لم يبيِّنه بيانًا شافيا، والمعنى: أنَّ هذا مَثَل، وهو أنَّ الكرْم إذا سُقِّيَ الخمر فشربه فقد شرب ماء نفسِه، والذي ذاقه من طعْم الخمْر هو طعْم الكرْم، كذلك موت «فاتِك» لمَّا أهلكه، فشرب شراب الموت وذاق طعْمه، فكأنَّه شرب شراب نفسِه وذاق طعْم نفسِه."[3]

واضح من هذا خطأ رأي ابن جنِّي وصواب رأي ابن فُورَّجة، ومن ثَمَّ فقد أصاب الواحديّ في ترجيح رأي ابن فُورَّجة؛ لموافقة المعنى الذي ذكره لسياق البيت السابق على البيت محور الخلاف، وقد زاده الواحديّ توضيحا وبيانا.

---

١ – البيت الذي قبله: [المتقارب] "وَإِنَّ مَنِيَّتَهُ عِندَهُ *** لَكَالخَمرِ سُقِّيَهُ كَرْمُهُ." ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٩٩)

٢ – ضُعِّفت عين الفعل (سُقِيَ) المبني للمجهول، فصار (سُقِّيَ)، وهذا ما فعله المُتَنَبِّي في البيت المذكور في الهامش السابق.

٣ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٩١٨/٤)

٨- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المجتث]

يا قاتِلاً كُلَّ ضَيفٍ *** غَناهُ ضَيْحٌ وَعُلْبَهْ[1]

قال الواحديّ: "الضَّيْح: اللَّبن المَمْزوج بالماء، والعُلْبَة: إناء من جلود يُشرب فيه اللَّبن. قال ابن جنِّى:[2] يقول: إذا نزل بك ضيف ضعيف قتلتَه، وأخذتَ ما معه، فكيف تفعل بالأغنياء؟ قال ابن فُورَّجة: ليس في البيت ما يدلُّ على أنه يأخذ ما معه، ولو كان المراد أخْذ ما معه لَسَلَبَه دون أنْ يقتله، والمعنى: أنَّه بخيل يقتل الضيف القليل المُؤنة لئلا يحتاج إلى قِرَاه. وهذا على ما قاله ابن فُورَّجة؛ لأنَّه يصفه بالغدر، يريد أنَّه يقتل ضيفا شبعه قليل، ضَيْح في عُلْبة، لئلا يحتاج إلى سَقْيه ذلك القَدْر."[3]

قول المُتَنَبِّي: «غَناهُ ضَيْحٌ وَعُلبَهْ» يريد به أن هذا الضيف يكفيه في ضيافتك له قليلٌ من لبن ممزوج بماء في إناء لا قيمة له.

ولعلَّ ابن جنِّي قد فهم «غَناهُ» في البيت على المعنى المشهور للغِنى وهو الثراء، فسوَّغ له ذلك أنَّ المُتَنَبِّي يصف الضيف بأنَّه ليس معه شيء لدرجة أنَّه يصير غنيًّا بالحُصول على بعض من اللبن في إناء لا قيمة له، فدعاه ذلك إلى ما قال.

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٧٤)

٢ - الفَسْر (١/ ٦٢٥-٦٢٦)

٣ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/١٩٣٤)

ومن الواضح خطأ رأي ابن جنِّي وصواب رأي ابن فُورَّجة، ومن ثَمَّ فقد أصاب الواحديّ في ترجيح رأي ابن فُورَّجة؛ لموافقة المعنى الذي ذكره لمُراد المُتَنَبِّي من البيت.

٩- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

إِذا لَم تُجِزْهُم دارَ قَومٍ مَوَدَّةٌ *** أَجازَ القَنا وَالخَوفُ خَيرٌ مِنَ الوُدِّ[١]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[٢] يقول: إذا خافوا من عدوّ اعتصموا منه بالقَنَا. قال ابن فُورَّجة: أين ذكر خوفهم العدوّ؟ وأين لفظ «الاعتصام»؟ وإنِّما يقول: إذا لم يُمْكِنهم أن يجتازوا على ديارٍ بالمودَّة حاربوا فيها وجازوها. هذا كلامه، وهو على ما قال. والمعنى: أنَّهم إذا بلغوا في أسفارهم منازل قوم لم يكن بينهم وبين سكَّانها مودَّة أجازتهم رماحهم، فلم يخافوا أهل تلك الناحية، ثم قال: وأن تخاف خير من أن تُحَب؛ لأنَّ من أطاعك خوفا منك فهو أبلغ طاعة ممن يطيعك بالمودَّة، كما تقول العرب: «رَهبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ».[٣] أي: لأنْ تُرْهب خيرٌ من أن تُرْحم."[٤]

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣٤)

٢ - الفَسْر (١١٤٥/١)

٣ - من أمثال العرب، جاء في مجمع الأمثال (١/ ٢٨٨) أبو الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٤ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٢٠١١/٤)

من الواضح بُعْد ما قاله ابن جنِّي عن المعنى الذي أراده المُتَنَبِّي في هذا البيت، وصواب ما قال ابن فُورَّجة؛ لهذا أصاب الواحديّ في ترجيح رأي ابن فُورَّجة، لكنَّ استشهاده بالمثل المذكور لبيان معنى قول المُتَنَبِّي في نهاية البيت: «وَالخَوفُ خَيرٌ مِنَ الوُدِّ» هذا الاستشهاد قد نَقَلَه عن ابن جنِّي،[1] ولم يُشِر إلى ذلك، وهو استشهادٌ فيه نَظَر، قال الوحيد الأزديّ: "ليس المثل شاهدا على قوله؛ لأنَّ الرحمة ليست الوُدّ، ولعمْري: إنَّ الرَّهبة خيرٌ من أنْ يُرْحَم المرء، فأمَّا الوُدّ فخيرٌ من الخوْف، وذلك أنَّ سلطان الغَلَبَة يَزُول بِزَوالها وزَوَالِ القُدْرة عليها، والوُدّ تبقى أواصِره، فالوُدّ معه الأمْن، والخوْف معه الخوْف، إذا أخَفْتَ قوما فَخَفْهم، وإنَّما الخوْف جيِّد ما لم يوجد الوُدّ، فحينئذ هو خير من الرحمة، وهذا بيِّنٌ مُقْنِعٌ."[2]

١٠- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الطويل]

وَتَنْسُبُ أَفعالُ السُيوفِ نُفُوسَها *** إِلَيهِ وَيَنْسُبنَ السُّيوفَ إِلى الهِندِ[3]

قال الواحديّ: "يقول ابن جنِّى:[4] وذلك أنَّ أفعال السَّيوف أشرف من السُّيوف، فأفعال السُّيوف تتشبَّه بأفعاله في مَضَائه وحِدَّته وينسُبن السيوف إلى الهند، ألا ترى أنَّه يُقال: سيف هنديّ وسيف يمانٍ؟ وفعل

١ - الفَسْر (١/١١٤٦)

٢ - الفَسْر (١/١١٤٦) هامش (٢) ذكر الدكتور رضا رجب محقق الكتاب أن هذا التعليق للوحيد جاء بعد البيت المذكور في مخطوطة الكتاب.

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣٥)

٤ - الفَسْر (١/ ١١٥٦)

السيف أشرف منه، كذلك أنت أشرف من الهند. قال ابن فُورَّجة: قد غلِط حتَّى لا أدري أيّ أطراف كلامه أقرب إلى المُحال، ولم يجرِ ذِكْر للتشْبيه، وإنِّما يقول: إنَّها تنسُب أفعالها إليه، أي تقول: هذه الضربة العظيمة من فِعْله لا من فِعْلنا. وهذا كقوله: «إذا ضَرَبَتْ في الحَربِ بِالسَيفِ كَفُّهُ» البيت.[1] والمعنى: أنَّها نسبت الفعل إلى كفِّه، ونسبت السيوف إلى الهند، وهذا معنى لطيف، يقول: إن ضربة السيف العظيمة تنسُب نفسها إليه؛ لأنَّها حصلت بقوَّته، وتنسُب السَّيف – أيضا – إلى الهند؛ لأنَّها دلَّت على جودة عمله، فالضَّربة قد دلَّت على قوَّة الضارب، ودلَّت على جودة السَّيف، وليس في هذا أنَّه أشرف من الهند، وكلّ ما قاله أبو الفتح في تفسير هذا البيت هذر محالٌ. انتهى كلامه، وقد أحسن في هذا التفسير، غير أنَّه لم يبيِّن كيفية هذا النسب، والمعنى: أنَّ الضربة بجودتها تدلّ على أنَّها حصلت بكفّ الممدوح، فالدّلالة هي نسبة نفسها إليه، ودلَّت – أيضا – على أنَّها حصلت بسيف هنديّ، أي: قد اجتمع فيها قوَّة اليد وجودة النَّصل."[2]

من الواضح قوَّة ما ذهب إليه ابن فُورَّجة وتابعه فيه الواحديّ، وكأنِّي بابن فُورَّجة (ت ٤٥٥هـ) قد نظر إلى قول الزَّوزَني (ت نحو ٤٤٥هـ): "المعنى عندي: أنَّ ضرباته تُباين ضربات غيره، حتَّى كلّ من رآها عرف أنَّه صاحبها، فكأنَّها لشُهرتها تُنسب إليه، فهذا معنى نسبته أفعال السيوف نفوسها إليه. «ويَنْسُبْن» أي: هذه الأفعال تُنسب سيوفها إلى

---

١ – تمام البيت: [الطويل] إذا ضَرَبَت في الحَربِ بِالسَيفِ كَفُّهُ *** تَبَيَّنتَ أَنَّ السَيفَ بِالكَفِّ يَضرِبُ. ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٦٨)

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢٠١٦-٢٠١٧)

الهند لجودة مَضَائها وجودة الضربات وسَعَة الجراحات، فكل من رآها تبين أن الضربات عميديَّة،[1] والسيوف هنديَّة، فكأنَّ تلك الضربات تعرف ضاربها ومَضَاربها."[2]

من ثمَّ فقد أصاب الواحديّ في ترجيح رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي في شرح هذا البيت.

١١- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المُنْسَرِح]

يُعجِبُها قَتلُها الكُماةَ وَلا *** يُنْظِرُها الدَّهْرُ بَعْدَ قَتْلاها[3]

قال الواحديّ: "أخبر عن الخيل، وأضاف القتْل إليها وهو يُريد أصحابها، والمعنى: يُعجِب فرسانَ الخيل قتلُهم الكُمَاة، ولا يلبثون أن يُقتلوا بعدهم، لكثرة المغاورة[4] وفُشُوّ الحرب وطَلَب الثَّأر. قال ابن فُورَّجة: يقول: لو كان قتل الأعداء بعده بقاء لكان من النِّعم المغْبُوطة، لكنَّ الدهر لا يُنْظِر القاتل بعد القتيل. وأجاز ابن جنِّى[5] أنْ يكون المعنى على الإخبار عن الخيل، على معنى: يُعجِب خيلَنا قتلُ الكماة. قال: والخيل تَعْرف كثيرا من

---

١ - نسبة إلى ابن العميد؛ لأنَّ القصيدة في مدح ابن العميد ووداعه. يُنظر ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣٣)

٢ - قشر الفَسْر (١/ ١٥٦)

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣٨)

٤ - "الغَارَة: الاسْمُ مِنَ الإِغَارَة. والمُغَاوَرَة: مُفَاعَلَة مِنْهُ." النِّهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٩٤) مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥ - الفَسْر (٣/ ٧٦٢-٧٦٣)

أغراض صاحبها؛ لأنَّها مؤدَّبة معلَّمة، فجاز أنْ توصف بهذا، وقوله: «وَلا يُنْظِرُها الدَّهْرُ بَعْدَ قَتلاها» قال: لأنَّه إذا قُتل الفارس عُقِرت الخيل بعده. وهذا ليس بشيء؛ لأنَّه يريد بقتلاها من قتلته وقتله أصحابها، فهو يريد خيل القاتلين لا خيل المقتولين، والمعنى: أنَّ أصحابها يُميتونها بالتَّعب ويُهلكونها بكثرة الرَّكض بعد الذين قتلوهم، فلا بقاء لها بعدهم."[1]

قد يظنُّ من يقرأ كلام الواحديّ ولم يطَّلِع على كلام ابن جنِّي في مصدره أنَّ الواحديّ يُرجِّح هنا كلام ابن فُورَّجة على كلام ابن جنِّي، لكنَّ الرجوع إلى كتاب «الفَسْر» يُبيِّن أن المعنى الذي ذَكَره الواحديّ قبل ذِكْر رأي ابن فُورَّجة كان قد ذَكَره ابن جنِّي؛ لذا كان يجب على الواحديّ أن يصرِّح بذلك، لكنَّه ألمح إلى ذلك في قوله: «وأجاز ابن جنِّى» ممَّا يُشير إلى أنَّ له رأيا آخر مع هذا الرأي.

وقبل مناقشة آراء العلماء حول هذا البيت ينبغي العِلْم أنَّ الضمائر التي وردت فيه راجعة إلى الخيل التي ورد ذكرها في البيت السابق عليه: [المُنْسَرِح]

وَالخَيلُ مَطرودَةٌ وَطارِدَةٌ *** تَجُرُّ طُولى القَنا وَقُصْرَاها[2]

وعلى ذلك فالبيت يشيع في جوانبه المجاز الذي أراد المُتَنَبِّي منه المبالغة في تأكيد المعنى؛ لذا كان ردُّ الوحيد الأزْديّ على ابن جنِّي خيرًا من ردِّ الواحديّ، حيث قال: "نعم هو جائز في اللُّغة على طريق المجاز، ولكنْ إذا

---

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢٠٣٤)

٢ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٣٨) الطُّولى والقُصْرى: بمعنى الطويلة والقصيرة. والقَنا: الرِّماح.

وَجَد الإنسان معنى هو أولى وأقرب لم يَذهب إلى غيره. الخيل هنا فُرْسان الخيل، كما يُقال: «يا خيلَ اللهِ، اركَبِي»،[1] فللفرسان أغراض في قتل الكُماة، إمَّا لِثَأر أو لغارة على ما في أيديهم أو للْغَلَبَة، وإنْ كان القاتل لا يبقى بعد المقتول، فأمَّا الخيل فما يُعجبها من هذا شيء، فإنْ حُمِل عليها فهو بعيد."[2]

بعد هذا العرض يُمكن القول: في رأي ابن جنِّي الذي عرضه الواحديّ إشكال بيِّن؛ لأنَّه ادَّعى فيه أنَّ إخبار المُتَنَبِّي عن الخيل على الحقيقة فقال: «والخيل تَعْرف كثيرا من أغراض صاحبها؛ لأنَّها مؤدَّبة معلَّمة، فجاز أن توصف بهذا» ولا يصحّ ولا يُقبل أن توصف الخيل بهذا إلا على سبيل المجاز.

ويُمكن القول – أيضا –: تَنَاقَضَ كلامُ الواحديّ في بيان معنى قول المُتَنَبِّي: «وَلا يُنظِرُها الدَهرُ بَعدَ قَتلاها»، ففي بداية كلامه جعل المراد بذلك الفرسان لا الخيل، حيث قال: «يُعجِب فرسانَ الخيل قتلُهم الكُمَاة، ولا يلبثون أن يُقتلوا بعدهم» ثمَّ عاد في ردِّه على ابن جنِّي فجعل المراد بذلك الخيل لا الفرسان، حيث قال: «والمعنى: أنَّ أصحابها يُميتونها بالتعب ويُهلكونها بكثرة الرَّكض بعد الذين قتلوهم، فلا بقاء لها بعدهم».

---

١ – سُنَن أبي داود (٤/ ٢٠٨) أبو داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: شُعَيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢ – الفَسْر (٣/ ٧٦٢) هامش (٥) ذكر الدكتور رضا رجب محقق الكتاب أن هذا التعليق للوحيد جاء بعد البيت المذكور في مخطوطة الكتاب.

يتَّضح من كلِّ هذا أن إنكار الواحديّ رأي ابن جنِّي المذكور لا يعني ترجيحا لرأي ابن فُورَّجة؛ لأنَّ ابن جنِّي له في معنى البيت رأيان، اكتفى الواحديّ بعرض المُشْكل منهما، فليس ثمَّة ترجيح.

١٢- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

دَعَتهُ بِمَفْزَعِ الأَعضاءِ مِنها *** لِيَومِ الحَرْبِ بِكرٍ أَو عَوانِ[١]

قال الواحديّ: "ورَوى ابن جنِّى «بموضِع الأعضاء»، وقال:[٢] أي دَعَتْه السيوف بمقابضها والرِّماح بأعقابها؛ لأنَّها مواضع الأعضاء منها، وحيث يُمْسِك الضَّارب والطاعن. قال: ويحتمل أن يريد دَعَتْه الدَّوْلة بمواضع الأعضاء من السيوف والرِّماح، أي: اجْتَذَبَتْه واسْتَمَالَتْه. قال ابن فُورِّجة:[٣] هذا مسخٌ للشعر لا شرْح، ولا قال الشاعر إلَّا «بِمَفْزَعِ الأَعضاءِ»، يعني: دَعَتْه الدَّوْلة عَضُدا، والعَضُد: مَفْزَع الأعضاء، كأنَّه شرح قوله: «بعَضُد الدَّوْلة امْتَنَعَتْ وعَزَّتْ»[٤] انتهى كلامه، وهو على ما قال. يريد: أن الدَّوْلة سَمَّتْه عَضُدها، وهي مَفْزَع الأعضاء؛ لأنَّ الأعضاء عند الحرب تَفْزَع إلى العَضُد، والعَضُد هي الدَّافعة عنها المُحامية لسائر

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٣) الحرب البِكر: التي لم يُقاتَل فيها بعد. الحرب العَوَان: التي قد شبَّت مَرَّةً بعد مَرَّة.

٢ – الفَسْر (٣/٧٣٤-٧٣٥)

٣ – بعض رأي ابن فُورَّجة مذكور في الفتح على أبي الفتح (ص ٣٤١)

٤ – يعني قول المُتَنَبِّي قبل هذا البيت ببيت: [الوافر] بِعَضدِ الدَولَةِ اِمتَنَعَتْ وَعَزَّتْ *** وَلَيسَ لِغَيرِ ذي عَضُدٍ يَدانِ. ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٣)

الأعضاء. وقوله «بِكْر» هو صفة لموصوف محذوف، كأنَّه قال: ليوم حرب، حرب بِكْر أو عَوان."[1]

هذه القصيدة في مدح عَضُد الدَّولة،[2] والمُتَنَبِّي يقول قبل هذا البيت ببيت: [الوافر]

بِعَضدِ الدَولَةِ اِمتَنَعَت وَعَزَّت *** وَلَيسَ لِغَيرِ ذي عَضُدٍ يَدانِ[3]

كلّ هذا يؤكِّد صِحَّة رأي ابن فُورِّجة، ومن ثمَّ يؤكِّد صِحَّة ترجيح الواحديّ لرأي ابن فُورَّجة، ومع عدم صِحّة ما ذهب إليه ابن جنِّى في شرح البيت إلَّا أنَّ الرواية التي رواها «بموضِع الأعضاء» قد تكون عذرا له في ذلك، يُضَاف إليها أنَّ البيت السابق على هذا البيت جاء فيه ذكر السيوف والرماح: [الوافر]

وَلا قَبضٌ على البيضِ المَواضي *** وَلا حَظٌّ مِنَ السُّمْرِ اللدانِ[4]

١٣- رجَّح الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

حَيِيٌ مِن إِلَهي أَن يَراني *** وَقَد فارَقتُ دارَكَ وَاِصطَفاكا[5]

---

١ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢٠٥٥-٢٠٥٦)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤١) وعَضُد الدَّولة هو: "أبو شجاع فَنَّاخسرو، الملقَّب عَضُد الدَّولة بن ركن الدَّولة أبي علي الحسن ابن بُوَيْه الدَّيْلَمِيّ." وَفَيَات الأعيان (٤/ ٥٠)

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٣)

٤ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٣)

٥ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٦٩)

قال الواحديّ: "روى ابن جنِّى:[1] «واصطِفاك» بكسر الطَّاء. قال: «الاصطِفاء» ممدود فقصَره، واحتجَّ عليه بأحد عشر بيتا كلَّه مُستغنَى عنه؛ لأنَّ قصر الممدود في الشِّعر أشهر من أن يُحتاج فيه إلى ذكر الشواهد، وأنكر ابن فُورَّجة[2] هذه الرواية، ورواه مفتوح الطاء على الفعل، وقال: لِمَ يستحيي من الله ــ تعالى ــ إذا فارق داره، واختياره إياه، أعني اختيار الممدوح للمتنبِّي، بل لا وجْه لحيائه في فعله ذاك، إذ ليس كلُّ من فارقه وزهد في اختياره إيَّاه ارتكب حُوبا، وإنَّما يستحيي من الله – تعالى – إذا فارق دار الممدوح، والله – تعالى – قد اصطفاه واختاره على خلقه، فكلُّ من فارقه يجب أن يستحيي من خالقه، هذا لعمْري موضع حياء على مذهب الشعراء، وللشُّعراء في تعظيم الممدوح وإظهار الرغبة فيه مذهب مشهور لا يُنكَر، وقال – أيضا –: لا معنى لحياء المُتَنَبِّي من الله – تعالى – إذا فارق دار عَضُد الدَّولة واصطفاءه، بل يجب أن يتقرَّب إلى الله – تعالى – بتلك المفارقة والزهد في داره، وإنَّما يقول: أنا حييٌّ من إلهي أن أفارقك وقد اصطفاك الله – تعالى – ووكل إليك الأرزاق والعباد، ألا تراه كيف بيَّن وجه حيائه من الله – تعالى – إذْ ذَكَر اصطفاءه له؟ ولو لم يذْكره لكان لا تَخَلُّص له من الحياء من الله – تعالى – بمفارقة دار عَضُد الدَّولة. هذا كلامه على هذا البيت في كتابيه التجنِّي والفتح، وهو صحيح، والمعنى على ما قاله، والرواية

---

١ – الفَسْر (٢/ ٦٥٥–٦٥٨)

٢ – الفتح على أبي الفتح (ص ١٩٥–١٩٦)

الصَّحيحة فتح الطاء، والله – سبحانه وتعالى – أعْلَم بالصواب، وإليه المَرْجع والمآب. ."[1]

لاشكّ أن رواية البيت بفتْح طاء «واصطفاك» أفضل من روايته بكسْرها، لكن من الخطأ إنكار رواية الكسْر كما فعل ابن فُورَّجة؛ لأنَّ بعض العلماء أشار إلى جوازها مع ترجيح رواية فتح الطاء.

قال أبو العلاء المعريّ(ت ٤٤٩ هـ): "والأشْبَه بأبي الطيِّب أن يكون قال: «واصطَفاك»، وهو يريد فعلًا ماضيًا."[2] فقوله: «والأشْبَه» تنطوي فيه الإشارة إلى جواز الروايتين مع ترجيح ما ذكر.

وقد تابعه في ذلك أبو المرشد المعرِّي (ت بعد ٤٩٢هـ) حيث قال: "وهذا أبلغ في خطاب الممدوح؛ لأنه يحكم له بأنَّ الله اصطفاه. والوجه الآخر: إنَّما يصف فيه نفسه أنَّه فارقه، وفارق اصطفاءه، وليس في هذا تشريف الممدوح."[3]

نعم، ربَّما لا يكون في هذا تشريف للممدوح كما ذَكَر، لكن لا يَبعُد أن تكون في نفْس المُتَنَبِّي بَقِيَّةٌ باقية منذ إكراهه على مفارقة سيف الدَّولة، حيث قال حينها: [البسيط]

---

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢١٤٤-٢١٤٥)

٢ – اللامع العزيزي (ص ٨٦٦)

٣ – تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المُتَنَبِّي (ص ١٦٨) أبو المُرشد سليمان بن علي المعريّ (ت بعد ٤٩٢هـ) تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصوَّاف، د. محسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث ، دمشق، بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

يا مَن يَعِزُّ عَلَينا أَن نُفارِقَهُم *** وجدانُنا كُلَّ شَيءٍ بَعدَكُم عَدَمُ[1]

ولعلَّه لمَّا ذكر مُفارقة عَضُد الدَّولة[2] في هذا البيت خشِيَ أن يُظَنَّ أنَّه أُكرِه على الفِراق هنا كما أُكرِه هناك، أو لعلَّه أراد أن يستعيد لنفسه شيئا من كرامته المسلوبة هناك، فأردف فِراق دار عَضُد الدَّولة بفِراق اصطفائه ليُبَيِّن أنَّه أراد هذا الفراق على اصطفاء عَضُد الدَّولة له، ومثل هذا ليس بغريب على شخصيَّة المُتَنَبِّي، ومن سبر غوْر شخصيَّته في شعره يُدرك هذه الحقيقة.

وقول ابن فُورَّجة: «ألا تراه كيف بيَّن وجه حيائه من الله – تعالى – إذْ ذَكَر اصطفاءه له؟ ولو لم يذْكره لكان لا تَخَلُّص له من الحياء من الله – تعالى – بمفارقة دار عَضُد الدَّولة» هذا القول مردود عليه بأنَّ اصطِفاء عَضُد الدَّولة للمُتَنَبِّي وبقاءه في داره نعمة عظيمة من نعم الله على المُتَنَبِّي، فيكون خروجه من هذه النعمة الإلهية العظيمة أمرا يستوجب الحياء من الله.

بهذا يمكن القول: إن الواحديّ قد أصاب في ترجيح رواية ابن فُورَّجة على رواية ابن جنِّي لهذا البيت، لكنَّ ابن فُورَّجة والواحديّ قد جانبا الصَّواب في إنكار رواية ابن جنِّي.

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٣٣)

٢ – البيت محور الخلاف من قصيدة قالها المُتَنَبِّي في وداع عَضُد الدَّولة. يُنظر: ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٦٦)

الفصل الثالث

تَعَقُّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا

تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا في شرحه ديوان المُتَنَبِّي في المواضع الآتية.

١-تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [البسيط]

كَأَنَّهُ زادَ حَتّى فاضَ مِن جَسَدي *** فَصارَ سُقْمي بِهِ في جِسمِ كِتْماني[١]

قال الواحديّ: "لم يعرف الشَّيخان[٢] معنى هذا البيت، قال أبو الفتح:[٣] «كَأَنَّهُ» أي: كأنَّ الكِتمان.[٤] ثم قال: وما علمتُ أنَّ أحدا ذكر استِتَار سُقْمه وأنَّ الكتمان أخفاه غير هذا الرجل،[٥] وقال أبو عليّ:[٦] «كَأَنَّهُ زادَ» يُريد الكتمان، وقوله: «فَصارَ سُقْمي بِهِ في جِسمِ كِتماني» يُريد فصار سُقْمي مُنْكَتِما كأنَّه في وعاء من الكِتْمان، وكأنَّه يقول: كان كِتْماني في جسمي، فصار جسمي في كِتْماني. وهذا مِثْلُ قول أبي الفتح سواء، وإنَّما حكيتُ

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٦)

٢ - يعني: ابن جنِّي وابن فُورَّجة.

٣ - الفَسْر (٣/ ٦٥٣)

٤ - لأنَّ المُتَنَبِّي قال في البيت الذي قبله: [البسيط]كَتَمتُ حُبُّكِ حَتّى مِنكِ تَكرِمَةً *** ثُمَّ اِستَوى فيكِ إِسراري وَإِعلاني. ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٦)

٥ - يعني: المُتَنَبِّي.

٦ - يعني: ابن فُورَّجة؛ لأنَّ هذه كنيته. وبعْض رأْي ابن فُورَّجة مذكور في الفتح على أبي الفتح (ص ٣٢٨-٣٢٩)

كلامَهما لتعرفَ أنَّهما لم يقِفا على معنى البيت، وأخطآ حيث جعلا الخبر عن الكِتْمان، وإنَّما هو عن الحُبّ، يقول: كأنَّ الحُبّ زاد حتى لم أقْدِر على إمساكه وكِتْمانه، ثم فاض عن جسدي كما يفيض الماء إذا زاد على مَلْء الإناء، وصار سُقْمي بالحبّ في جسم الكِتْمان، أي: سَقِم كِتْماني وضعُف، وإذا سَقِم الكِتْمان صحَّ الإفشاء والإعْلان، والأستاذ أبو بكر[1] فسَّر هذا التفسير، وهو على ما قال."[2]

تعقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة في معنى هذا البيت، وهو مُحقٌّ في ذلك؛ لأنَّ الضمير في «كَأَنَّهُ» عائد إلى الحبِّ لا إلى الكِتْمان – كما زعما – حيث قال المُتَنَبِّي في البيت السابق عليه: [البسيط]

كَتَمتُ حُبَّكِ حتَّى مِنكِ تَكرِمَةً *** ثُمَّ اِستَوى فيكِ إِسراري وَإِعلاني[3]

يُعلن أنَّه قد كتم حبَّه عن جميع الناس حتى عن محبوبته، لكنَّه ما لبِث أن أصابه السُّقْم بسبب هذا الحبّ، فصار ظهور السُّقْم على جسمه نتيجة هذا الحبّ بمثابة إعلانه عن هذا الحبّ، فتساوى إعلانُه مع كِتْمانِه.

وقد جلَّى معنى البيتين معًا ابن الشَّجري فقال: "إنّ إسراري وإعلاني تساويا، وسبب مساواة الإعلان للإسرار أن الحبّ أسْقمه، فدلّ نحول جسمه على الحبّ، ثم قال: كأنَّه زادَ حتَّى فاضَ عن جسدي، فشبّه حبّه

---

١ – "أبو بكر محمد بن العباس الخوارزميّ، ابن أخت محمد بن جرير الطبريّ، كان أوْحد عصره في حفظ اللغة والشِّعر، أقام الخوارزميّ بالشام مُدَّة وسكن حلب، وتُوُفِّي بنيسابور سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة." مُعجم الأدباء (٦/ ٢٥٤٣)

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١/٣١٣-٣١٤)

٣ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٦)

بأحد الأشياء المائعات، فوصفه بالفيض، ثم قال: فصار سُقْمي به في جسم كِتْماني، أي لمّا أفرط الحبّ في الزّيادة فصار كالشيء الفائض تعدّى سُقْمي به إلى جسم كِتْماني، فأذابَه وأضعفه، فلمَّا ضعُف الكِتْمان ظهر الحبّ؛ لضعف مُخْفِيه."[1]

بهذا يتأكَّد صواب ما ذهب إليه الواحديّ في بيان معنى هذا البيت الذي نسبه إلى أبي بكر محمد بن العباس الخوارزميّ، وقد ابتعد مُحَقِّقا[2] شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ عن الحقيقة في اتِّهامهما له بالخطأ هنا، حيث قالا: "الإشكال الذي وقع فيه الشيخان – كما يقول الواحديّ – (وربَّما وقع فيه هذا الأخير) هو في رأينا عدم فهم معنى «جِسْم» في عجُز البيت. وهي هنا بمعنى «حجْم» أو «مُساويه»، أي أن سُقْم الحبّ في قلب الشاعر على قدْر الكتمان، فلمَّا زاد الحبّ وأفضى بصاحبه إلى السُّقْم ضعُف الكتمان أو انحسر، بمعنى عجز صاحبه عن حَمْله واحتوائه، والذي يؤكِّد رأينا هو المعادلة التي وصل إليها الشاعر في عجُز البيت الأوَّل، من تساوِي الإسرار (الكتمان) والإعلان (أي الحبّ ودلالاته من سُقْم وغيره)."[3]

في صدر البيت الأول أثبت المُتَنَبِّي غَلَبَة كتمان حبِّه على إعلانه، إذ قال: «كَتَمتُ حُبَّكِ حَتّى مِنكِ تَكرِمَةً». وفي عجُز البيت الأول أعلن عن تساوِي

---

١ – أمالي ابن الشجري (٣/ ٥١) ضياء الدين ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.

٢ – د. ياسين الأيّوبي و د. قصيّ الحسين.

٣ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٣١٣/١) هامش (٢)

الكتمان والإعلان، إذ قال: «ثُمَّ اِستَوى فيكِ إِسراري وَإِعلاني». ثمّ صرَّح في البيت الثاني بزيادة الحبِّ التي تستلزم زيادة السُّقْم، وزيادة السُّقْم تستلزم زيادة الإعلان، بل إنَّ السُّقم استولى على جِسم الكتمان، فلم يعُدْ للكتمان ظهور من شِدَّة استيلاء السُّقم عليه.

أراد المُتَنَبِّي من البيتين معًا إظهار تحوُّله من الكتمان المُطْلَق إلى الإعلان المُطْلَق؛ ولهذا ابتعد مُحَقِّقًا شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ عن الصواب فيما ذهبا إليه، لما ينطوي عليه كلامهما من تناقض، إذ كيف يساوى المُتَنَبِّي بين الإسرار والإعلان في عجُز البيت الأول، ثمّ يعود فيُثبت الزيادة لأحدهما في صدر البيت الثاني، ثمَّ يعود فيساوى بين الإسرار والإعلان مَرَّة أخرى في عجُز البيت الثاني؟.

يتبيَّن من هذا صِحَّة ما ذهب إليه الواحديّ في تعقُّب رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة في معنى هذا البيت، كما يتبيَّن صواب ما ذهب إليه الواحديّ في بيان معناه.

٢- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الكامل]

لَو لَم يَهَبْ لَجَبَ الوُفودِ حَوالَهُ[١] *** لَسَرى إِلَيهِ قَطا الفَلاةِ الناهِلُ[٢]

قال الواحديّ: "يقول: لو لم يَخَف القطا أصوات الوفود ببابه لسرى إليه ليشرب منه. قاله ابن جنِّى.[٣] وقال ابن فُورَّجة: يعني أنَّ القطا يراه ماء

---

١ - حَوالَهُ: حَوْلَهُ.

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ١٧٩)

٣ - الفَسْر (١٩٩/٣) وفيه قوله: "لسرت إليه تشرب منه." مكان قوله: " لسرى إليه ليشرب منه." والمعنى واحد.

معينًا فيَهمُّ بوروده، وتُشْفِق من لَجَبِ وفودِه على عادة الطَّير. هذا كلامه، والمعنى: أنَّه لعموم نفعه تهمُّ الطَّير بالورود عليه لتَنْقَعَ غُلَّتَها. ليس أنَّه ماء يُشْرَب منه أو تراه الطَّير ماء كما ذكر الشَّيْخان."[1]

لا شكَّ أنَّ الواحديّ قد أصاب في تَعَقُّب كلام ابن فُورَّجة في هذا الموضع، وأمَّا تَعَقُّبه كلام ابن جنِّي فهو صواب إنْ كان ابن جنِّي قد أراد الحقيقة بقوله: «ليشرب منه»، وإمَّا إنْ كان ابن جنِّي قد جاء بهذا على تقدير محذوف، أي «ليشرب من مائه»، فلا وجْه لنقْد الواحديّ له في هذا الموضع.

٣- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الخفيف]

كُلُّ ذِمْرٍ يَزيدُ في المَوتِ حُسناً *** كَبُدورٍ تَمامُها في المُحاق[2]

قال الواحديّ: "«الذِّمْر»: الرجل الشجاع، وجمعه أذْمار. قال ابن جنِّي:[3] أي: هو من قوم أحسنُ أحوالهم عندهم أن يُقتلوا في طلب المجْد والشرف، فلمَّا كانوا كذلك شبَّههم ببدور تمامها في مُحاقها، فشبَّه ما يجوز أن يكون بما لا يجوز أن يكون اتساعا وتصرُّفا. وقال ابن فُورَّجة:[4] أراد أنَّ البدور يُفْضِي أمرها إلى المُحاق، فهو غايتها التي تجري إليها ومصيرها الذي تصير إليه، هؤلاء القوم ــ أيضا ــ تمامُ

---

١ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٢/٧٩١-٧٩٢)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٣٨)

٣ - الفَسْر (٢/ ٥٩٦-٥٩٩)

٤ - الفتح على أبي الفتح (ص ١٨٩-١٩٠)

أمورهم القتل، وليس التَّمام في هذا البيت الذي يعني به استكمال الضوء، والدَّليل على ذلك أنَّه قال: «كبدور»، والبدور لا تكون بدورا إلَّا بعد استكمال ضوئها، ولو أراد استكمال الضوء لقال: «كأهِلَّة». هذا كلامه، وعلى ما ذَكَره لا مَدْح في هذا البيت؛ فإنَّ كلَّ حيّ – على ما ذَكَره – يُفْضي أمرُه إلى الموت، وآخره الهلاك، وإنِّما شبَّههم ببدور تمامها في المُحاق بزيادتهم حُسْنا بالموت، لا بانتهاء آخر أمرهم إلى الموت. والمعنى: أنَّهم إذا قُتلوا في طلب المجْد والذِّكْر ازداد شرفهم، فزاد حُسْن ذكرهم بموتهم، كالبدور فإنِّها تستفيد الكمال بالمحاق، وما لم يَصِرْ إلى المُحاق لم يتمّ؛ لأنَّه من المُحاق يرتفع إلى درجة الكمال، فمُحاقها سبب كمالها، كذلك هؤلاء بأن يُقتلوا يكتسبون ذكرا وشرفا، والذي ذكره أبو الفتح وجه آخر، وهو أنَّه شبَّههم ببدور تمامها في مُحاقها، إن وُجِد ذلك وجاز وجوده، والذي ذكرنا هو الوجه."[1]

ادَّعى المُتَنَبِّي في هذا البيت وجودًا لبدورٍ يحصُل لها التَّمام في المُحاق، وهذه الصُّورة المتخيَّلَة متناقضة مع الواقع، ثمَّ شبَّه هؤلاء الشجعان الذين يطلبون الموت فيزدادون به حُسْنا، شبَّههم بتلك الصُّورة المتخيَّلَة للبدور.

وقد أصاب الواحديّ في نَقْد رأي ابن فُورَّجة؛ لِمَا ذَكَره؛ ولأنَّ ابن فورَّجة غابت عنه الصُّورة التي تخيَّلها المُتَنَبِّي وافترض وجودها، وراح يبني معنى الصُّورة في البيت على الواقع، يظهر هذا من قوله: (والبدور لا

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٠٠٦/٢)

تكون بدورا إلَّا بعد استكمال ضوئها، ولو أراد استكمال الضوء لقال: «كأهِلَّة»)

لكنَّ الواحديّ جانب الصَّواب في ترجيح المعنى الذي ذكره للصُّورة في هذا البيت على المعنى الذي ذكره ابن جنِّي لتلك الصُّورة؛ لِمَا في رأي الواحديّ من تَمَحُّل ظاهر، حيث قال: «فزاد حُسْن ذكرهم بموتهم، كالبدور فإنِّها تستفيد الكمال بالمحاق، وما لم يَصِرْ إلى المُحاق لم يتمّ؛ لأنَّه من المُحاق يرتفع إلى درجة الكمال، فمُحاقها سبب كمالها». كيف تستفيد البدور الكمال بالمحاق؟! وكيف يكون محاقها سببَ كمالِها؟!

وإذا افترضنا – جَدَلا – صِحَّة ذلك فإنَّ السبب ليس هو النتيجة، والمُتَنَبِّي قال: «تَمامُها في المُحاق»، ولم يقل: «تَمامُها بالمُحاق».

لهذا قال ابن جنِّي: "قوله: «تَمامُها في المُحاق» كلام متناقض الظاهر؛ لأنَّ المُحاق غاية النقصان، فهو ضدّ الكمال. ولكنَّه سوَّغ ذلك له قوله: «يَزيدُ في المَوتِ حُسناً» أي: هو من قوم أحسن أحوالهم عندهم أن يُقتلوا في طلب المجد والشرف. فلمَّا كانوا كذلك شبَّههم ببدور تمامها في مُحاقها. فجاز له هذا اللفظ على طريق الاستطراف له والإطراف به والتعجُّب منه، فشبَّه ما يجوز أن يكون بما لا يجوز أن يكون اتِّساعاً وتصرُّفاً."[1]

وقد ورد التضادّ بين البدر والمُحاق في قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

---

١ – الفَسْر (٢/ ٥٩٧)

وَقَد أَخَذَ التَمامَ البَدرُ فيهِم *** وَأَعطاني مِنَ السُّقمِ المُحاقا[1]

"أي: الحبيب الذي هو كالبدر أخذ التمام في الحُسْن والنُّور، وأنا لسُقْمي كأنَّه أعطاني المُحاق. والمعنى: أنَّه كان في الحُسْن كالبدر ممتلئا نورا وبهاء، وكنتُ أنا في الدِّقَّة كالقمر في المُحاق، ومن هذا أَخَذ قوله من قال: [الكامل]

يا مَن يُحاكى البَدرَ عِندَ تَمامِهِ *** ارْحَم فَتىً يَحكِيه عِندَ مَحاقِهِ."[2]

من هذا كلِّه يتَّضح أن رأي ابن جنِّي هو الأقرب من غيره إلى مُراد المُتَنَبِّي من هذه الصُّورة التشبيهية، ومن ثَمَّ فالواحديّ قد جانب الصَّواب في ترجيح المعنى الذي ذكره للصُّورة في هذا البيت على المعنى الذي ذكره ابن جنِّي لتلك الصُّورة.

٤- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

فَما خاشيكَ لِلتَكذيبِ راجٍ *** وَلا راجيكَ لِلتَخيّبِ خَاشي[3]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّى:[4] أي ليس يرجو من يخشاك أن يلقي من يُكذِّبه ويُخطِّئه في خوفك؛ لأنَّ النَّاس مُجْمِعون على خوفك وخشيتك،

---

١ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٨٩)

٢ - شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٣/١١٨٩-١١٩٠) والبيت في ديوان الْبَبْغَاء (ص ١٢١) عبد الواحد بن نصر المخزوميّ الملقَّب بـ (الْبَبْغَاء) (ت ٣٩٨هـ) دراسة وتحقيق: د. سعود محمود عبد الجابر، دار الحامد، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٣ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٤٤)

٤ - الفَسْر (٢/ ٢٩٧-٢٩٨)

ومعنى «راجٍ» «خائف». وقال ابن فُورَّجة: أي: أنَّ خاشيك حالٌّ به بأسُك، وواقعٌ به سُخْطُك وانتقامك، فما يرجو تكذيبا لِمَا خافه لِشدَّة خوفه، ولا راجيك يَخشى أن تُخيِّبه لفَيْض عُرْفِك. انتهى كلامه، والصَّحيح في هذا البيت رواية من روى: «فما خاشيك لِلتثريب راجٍ» أي: من خَشِيَك لم يَخَفْ أن يُثرَّب ويُعيَّر بخشيتك، و «راجٍ»: «خائف»، ومن روى «للتكذيب» لم يكن فيه مدْح؛ لأنَّ المدْح في العَفْو، لا في تحقيق الخَشية، وإنِّما يُمدح بتحقيق الأمل وتكذيب الخوف، كما قال السَّريّ: [الطويل]

إذا وَعدَ السَّرَّاءَ أنجَزَ وعدَه *** وإن أوعَدَ الضَّرَّاءَ فالعَفوُ مانِعُه."[1]

يخاطب المُتَنَبِّي ممدوحه "يصِفُه بأنه يُخشى ويُرجى، وما في أحدهما خلاف، الذي يخشاك لا يرجو أن يُكذِّب خوفه، بل يُوقِن أن يُوقع به، والذي يرجوك لا يخشى أن تُخيِّب رجاءه، بل يتيقَّن أن تُحقِّق أمله، فإنك جدٌّ في جميع الأحوال."[2]

"وأصل الكذب في القول، ثُمَّ نقلوه منه إلى الفعل، وإن لم يكن ثَمَّ كلام، فقالوا: حَمَل على قِرْنه فما كذب، أي: ما قصَّر في الحَمْلة."[3]

من هذا يتَّضح أنَّ ابن جنِّي لم يخالفه الصواب عندما جعل «راجٍ» في البيت بمعنى: «خائف»، وكذلك الواحديّ عندما تابعه في ذلك، وزاد شَطَطُ

---

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٠٢٣/٢) والبيت في ديوان السَّريّ الرَّفَّاء (ص ٢٨٧) السَّريّ الرَّفَّاء (ت ٣٦٢هـ) تقديم وشرح: كرم البستانيّ، مراجعة: ناهد جعفر، درا صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢ – قشر الفسر (١/ ١٩١)

٣ – اللامع العزيزي (ص ٦٤٩)

الواحديّ عندما أنكر رواية «للتكذيب» وادَّعى عدم وجود مدْح في البيت على هذه الرواية، وقد تَعقَّبه ابن مَعْقِل الأزْديّ، فقال مُخاطبا إيَّاه: "دعْنا من تفسير ابن جنِّي: «راجٍ» بمعنى «خائف»، والتَّمحُّل لتصحيح المعنى، إذْ لم يصِحّ على قوله برواية شاذَّة، واجْعَلْه من الطمع الذي أراده الشاعر، واستدِلّ على ذلك بقَلْب صَدْر البيت على عَجُزِه، فإنَّه بذلك المعنى يقول: خاشيك في الحرب وعند القتال لا يرجو التكذيب بأنَّك تَقْتُلُه وأنَّه ينجو منك، وكذلك راجيك لا يخشى أن يَخِيب من جودك وأنَّك تحرمه؛ لأنَّه مستحيلٌ لراجيك أن لا تُبَلِّغَه ما يرجو، كما أنَّه مستحيلٌ لخاشيك في الحرب أن ينجو. وعلى هذا التفسير لا يَرِدُ عليه ما أوْرَدَه من أنَّ المَدْح في العَفْو لا تحقيق الخَشية، ولم نَحْتَجْ إلى أن نجعل موضع «للتكذيب» «للتثريب»، ونُفَسِّر «راجٍ» بمعنى «خائف» فنَلْتَزِم ضَعْف معنى البيت أو ضَعْف صِناعته."[1]

مِمَّا سبق يتَّضح أن الواحديّ قد جانب الصواب فيما ذهب إليه، وأنَّ رأي ابن فُورَّجة هو الأقرب إلى مراد المُتَنَبِّي من هذا البيت.

٥- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [البسيط]

الفاعِلُ الفِعلَ لَم يُفعَل لِشِدَّتِهِ *** وَالقائِلُ القَولَ لَم يُترَك وَلَم يُقَلِ[2]

قال الواحديّ: "قال ابن جنِّي:[3] أي كلّ أحد يطلُب معاليك، إلَّا أنَّه لا يُدركها. هذا كلامه، وليس من معنى البيت في شيء، ولكنَّه يقول: هو

١ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ١٦١)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٢٧٥)

٣ - الفَسْر (٢/ ٧١٨)

يفعل ما لم يفعله أحد لصعوبته على من طَلَبه، فهو أتى به بِكرا، ويكون أبا عُذْرة ذلك الفعل،[1] وهذا معنى قول ابن فُورجَّة: أراد أنَّك تفعل أفعالا مبتكرةً تُجتنب لشدَّتها، وتقول أقوالا لم تُعرف فلم تُقَل، فإذا كانت لم تُعرف لم تُترك؛ لأنَّه إنَّما يُترك ما يُعرف موضعه أو ما يُملك. هذا كلامه، ولم يُصب في تفسير المِصْرَاع الثاني، وليس المعنى ما ذكره، والمعنى: أنَّه يقول ما لم يَقُلْه أحد في بلاغته وجزالته، ولم يُترك – أيضا – لأنَّ كلَّ بليغ يُريد أن يأتي بمثله، فهو يقصده ويتكلَّفه ولا يَقْدِر عليه."[2]

أصاب الواحديّ في تعقُّبه رأيي ابن جنِّى وابن فُورجَّة في هذا البيت، وما ذكره في معنى الشطر الثاني سبقه إليه القاضي الجُرجاني عند مناقشة إشكالية اجتماع نفي الترك مع نفي القول، فقال: "قالوا: كيف يكون القول غيرَ متروك ولا مَقول؟ وهل هذه إلا مناقضَة ظاهرة! قال المُحتجّ: إنّ من عادة الناس إذا استقصَروا فعلَ الفعل قالوا: فعلتَ وما فعلتَ؛ أي لم تفعلْه على وجْه التَّمام، ولم تبلُغ به شريطة الكمال؛ فقد تكلّفْت الفعلَ، وكأنّك لم تفعل. فكذا هو القول لم يُترَك ولم يُقَل؛ لأنَّه قد تعرّض له فلم يوفِّه حقّه، ولم يبلُغ المرادَ فيه؛ فكأنَّه لم يُقَل. وقد يجوز أن يكون المُراد به أنه لم يُترَك، لأنَّه لم يخطُر بالبال فيُترَك، وإنما ابتدعتَه أنت وسبقتَ إليه؛ والشيء إذا لم يخطُر بالبال، ولم تتعلّقْ به الهمّة لم يُسَمّ متروكاً في

---

١ – "يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا افْتَضَّ الْجَارِيَةَ: هُوَ أَبُو عُذْرِهَا." غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١/ ٢٦٩) إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١١٣٦/٣)

المُتعارَف من الكلام؛ وليس يجبُ أن يكون الحكمُ بالمناقضة مقصوراً على ظاهر اللفظ، وإنما المعوَّل على المعاني والمقاصد."[1]

ولا شكّ أنَّ ما ذهب إليه القاضي الجُرجاني له وجه مقبول، ورُبَّما يكون أولى مِمَّا ذهب إليه أن يُقال: لعلَّ المُتَنَبِّي أراد بقوله: «وَالقائِلُ القَولَ لَم يُترَك ولَم يُقَلِ» أنَّ ممدوحه يقول القول البليغ الحكيم فَتَتَلَقَّفه الألسنة ولا تتركُه بعد أن يقوله، فيصير كالمثل السائر، مع أنَّ هذا القول لم ينطق به أحد من أهل الحكمة والبلاغة قبل أن ينطق به هذا الممدوح، فهو القائِلُ القَول الذي لم يُترَك بعد أن يقوله ولَم يُقَلِ قبل أن يقوله.

٦- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [البسيط]

ما كانَ نَومِيَ إلّا فَوقَ مَعرِفَتي *** بِأَنَّ رَأيَكَ لا يُؤتى مِنَ الزَلَلِ[2]

قال الواحديّ: روى ابن جنِّى:[3] «إلّا بَعْد مَعرِفَتي»[4] وقال: أي ما لَحِقَني السَّهْو والتفريط إلَّا بعد سُكُون نفسي إلى فضلك وحِلمك. وقال ابن فُورجَّة:[5] أقام النَّوم مقام السَّهو والغَفْلة. يقول: ما نمت عمَّا وجب عليّ

---

١ - الوساطة بين المُتَنَبِّي وخصومه (ص ٤٧٣) أبو الحسن علي بن عبد العزير القاضي الجرجانيّ (ت ٣٩٢هـ) تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٣٩)

٣ - الفَسْر (٢/ ٧٨١-٧٨٢)

٤ - الرواية في الفَسْر: «إلّا فَوقَ مَعرِفَتي»، ولعلَّ الواحديّ قد رآها كما ذكر في نسخته من الفَسْر.

٥ - الفتح على أبي الفتح (ص ٢٢١)

من صِيانة مَدْحك عن خلطه بالعتاب إلا لثقتي باحتمالك، وسكوني إلى جزالة رأيك. هذا كلامه، وكلاهما قد بَعُد عن الصواب، والمعنى: أنَّه يقول: إنِّما أخذني النوم مع عَتْبِك لِثِقَتي باحتمالك، ولزوم التوفيق رأيك، وعِلْمي أنَّك لا تَعْجل عليَّ، ولا تُرهقني عقوبةً. وأراد النَّوم الحقيقيّ لا السَّهو والتفريط كما ذكراه، ألا ترى أنَّه قال: «إلّا فَوقَ مَعرِفَتي» فجعل المعرفة بمنزلة الحَشِيَّة[1] ينام فوقها؟ ومعنى قوله: «بِأَنَّ رَأيَكَ لا يُؤتى مِنَ الزَلَلِ» أي أنت موفَّقٌ فيما تفعله، لا يأتي الزللُ رأيَك."[2]

هذا البيت من قصيدة قالها المُتَنَبِّي يمدح فيها سيف الدولة بعد أن رضي عنه بعد جَفْوة بينهما.[3]

قال ابن الإفليلي: "يقول: ما كان نومي في حين مَوْجِدَتِك، وطُمأنينتي في مُدَّة عَتْبِك وتَسَخُّطِك، إلَّا فوق ما كنتُ أتيقَّنه من معرفتي، بأنَّ رأيك لا يَسْتَزِلُّه السَّاعون بِبَغْيهم، ولا يُحِيلُونه بكذبهم، وكنى بالنَّوم عن سُكُون نفسه، وتَمَهُّدِه لمعرفته بسيف الدولة عن حُسْن ظنَّه. فأشار إلى ما قَصَدَه أَلْطَف إشارة، وعبَّر عنه أحْسَن عِبارة."[4]

---

١ – هذا من كلام ابن فُورَّجة في الفتح على أبي الفتح (ص ٢٢١)، ولم يُشِر إليه، و"(الْحَشِيَّةُ) الْفِرَاشُ الْمَحْشُوُّ." مختار الصحاح (ص ٧٤) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٣٥٦/٣)

٣ – يُنظر ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٣٦)

٤ – شرح معاني شعر المُتَنَبِّي لابن الإفليلي – السفر الأول (٢/ ٧٩)

لهذا قال ابن مَعْقِل الأزْديّ في الردّ على الواحديّ: "إنَّ قول ابن جنِّي وقول ابن فُورَّجة متقاربان في أنَّه كنى بالنَّوم عن السَّهو والتفريط، فيما قال من العتاب، وذلك ليس ببَعيد من الصَّواب. وأمَّا تفسيرُه «نَومِي» بالنَّوم الحقيقيّ، ومنْعُه أن يكون ذلك استعارة ومجازا لقوله: «فَوقَ مَعرِفَتي» وجعل المعرفة كالحَشِيَّة، فلا يجب مع ذلك أن يكون النَّوم الحقيقيّ، بل جائز أن يكون «نَومِيَ» كناية عن اطمئناني، وأمْنِي، وسُكُون نفسي، وذلك أكْمَلُ في الصِّناعة، وأحْسَنُ في الاستعارة."[1]

يتَّضح من هذا أنَّ الواحديّ قد جانب الصواب عندما تَعَقَّب رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة بأنَّ المُتَنَبِّي أراد النَّوم الحقيقيّ؛ لأنَّه ليس ثَمَّة ما يمنع أن يكون المُتَنَبِّي لم يُرِدْ النَّوم الحقيقيّ، وإنَّما أراد لازمه، كما ذهب ابن جنِّي وابن فُورَّجة، فرَأَى ابنُ جنِّي أنَّ لازمه السَّهْو والتفريط، ورَأَى ابنُ فُورَّجة أنَّ لازمه السهو والغَفْلة، وكان الأولى لكلٍّ منهما أن يقول كما قال ابن الإفليلي: «وكنى بالنَّوم عن سُكُون نفسه، وتَمَهُّدِه لمعرفته بسيف الدولة عن حُسْن ظنِّه.» أو كما قال ابن مَعْقِل الأزْديّ: («نَومِي» كناية عن اطمئناني، وأمْنِي، وسُكُون نفسي).

٧- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

إِذا داءٌ هَفا بُقراطُ عَنهُ *** فَلَم يُعرَف لِصاحِبِهِ ضَرِيبُ[2]

---

١ - المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي (٥/ ٢٢٤)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٦٣) هفا: زلَّ. "بُقراطُ بن إبراقلس، إمام فهم معروف مشهور، معنى ببعض علوم الفلسفة، وهو سيد الطبعيين في عصره، وكان قبل ==

قال الواحديّ: "جواب «إذا» قوله: «فَلَم يُعرَف». واستعمل «لَمْ» في موضع «ليس»، لأنَّهما للنفي. و«الضريب» الشبيه.

ولم يَعرِف ابن جنِّى[1] معنى هذا البيت، ولا ابن فُورَّجة – أيضا – فإنَّه تخبَّط في تفسير هذا البيت في كتابيه جميعا؛[2] لأنَّه لم يعلم أَيْش[3] الداء الذي غفل عنه بُقراطُ، فلم يذكره في طِبِّه، وذلك الداء قد ذكره أبو الطيِّب، وهو أنَّه يَمَلّ أن يُقيم يوما من غير طِعان ولا صبّ دم، وإنَّ الحشايا تُمْرِضه، وأنَّ شفاءه الحروب، وقد ذكر أنَّه ليس به علةٌ غير حُبّ الحرب، وهذا ما لم يذكره بُقراطُ؛ لأنَّه ليس في طبِّه أنَّ من مَرِض من تَرْك الحرب بأَيْش يُدَاوي، فقال أبو الطيِّب: صاحب هذا الداء ليس له ضريب؛ لأنَّه لا يُعْرَف أحدٌ يَمْرَض لِتَرْك الحرب."[4]

==

الإسكندر بنحو مائة سنة، وله فِي الطبّ تآليف شريفة موجزة الألفاظ مشهورة فِي جميع العالم بين المتعنين بعلم الطب." إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص ٧٤) جمال الدين القِفْطي (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١ – الفَسْر (١/٢٦٠-٢٦١)

٢ – لم أجد كلام ابن فُورَّجة عن هذا البيت في كتاب «الفتح على أبي الفتح»، لكن ذكره أبو المُرشد في تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المُتَنَبّي (ص ٣٨)

٣ – "«أيْش» كلمة استفهام استُعملت قديما وما زالت. وليس ذلك بغريب عن كلام العرب، ورُبَّما كانت مُستعملة عندهم زمن الفصاحة، وهي مُختزَلة من «أيّ شيء» الاستفهامية." قاموس ردّ العاميّ إلى الفصيح (ص ٢٤-٢٥) الشيخ أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٤ – شرح ديوان المُتَنَبّي للواحديّ (٣/١٤٣٨)

لم يذكر الواحديّ رأيي ابن جنِّى وابن فُورَّجة في هذا البيت – على غير عادته – وهذا مِمَّا يؤخذ عليه؛ لمخالفته لمنهجه، ولعدم قُدرة المتلقِّي على معرفة مدى ما يتمتَّع به حُكْمه النَّقْديّ من صِدْق، إلَّا إذا وقف مع كلام ابن جنِّي وابن فُورَّجة عن هذا البيت.

وفيما يأتي بيان رأييهما: قال ابن فُورَّجة: "وغلط الشيخ أبو الفتح في تفسير هذا البيت، وزَعَمَ أنه سمِعه من أبي الطيِّب.

قال – رحمه الله –:[1] جواب «إذا» «فَلَم يُوجد». أي: فليس يوجد لصاحبه شبيه. كذا قال لي وقت القراءة عليه.[2] واستعمال «لَمْ» في موضع «لَيْس» لمُضَارعتها إيَّاها.

ثم تكلَّم في قوله «داء» بالرَّفع. وأنه بالنَّصب أجود؛ لأنَّ «إذا» تطلُب الفعل، وهذا كقولك: (إذا زيدا مررت به فأكرمه) فكان يكون تقديره: إذا أهْمَل وأغْفَل بُقْرَاط داءً. وقد رفع، فكأنَّه قال: إذا أعْضَل داءٌ. وأفنى في هذا الكلام عِدَّة صفحات من كتابه.[3]

وهَبْ أنَّا سلَّمنا له هذا التعسُّف،[4] وقلنا: إنَّ «لَمْ» بمعنى «لَيْس»، فهل يَحْسُن أن يجعل سيفَ الدَّولة صاحبَ الدَّاء، يريد به صاحب دوائه والعالِم بطِبِّه، وهل يقول: زيد صاحب الاستسقاء، أي صاحب مُداواته، بل يُفهم

---

١ – يعني ابن جنِّي، وكلامه في الفَسْر (١/٢٦٠-٢٦١)

٢ – يعني المُتَنَبِّي.

٣ – لم يُفنِ ابن جنِّي عِدَّة صفحات كما زعم ابن فُورَّجة، وإنَّما فسَّره في ١٤ سطرا. يُنظر الفَسْر (١/٢٦٠-٢٦١)

٤ – هذا كلام ابن فُورَّجة في الردّ على ابن جنِّي.

هنا أنَّ زيدا به استسقاء، إلَّا أن يتقدَّم كلام يُفْهِم هذا. والذي أراد أبو الطيِّب أنَّ بعيد ما طلبت قريب، إذا هفا بُقْراط عن داء، فلم يوجد عليلٌ به تلك العلَّة ففي تلك الحال بعيد ما تطلبه قريب، ويعني بالداء أدواء الزمان، والحروب والأعداء."[1]

بهذا تتَّضح صِحَّة تَعَقُّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة في معنى هذا البيت؛ لأنَّ ما ذهب إليه الواحدي من معنى البيت يشهد له أنَّ المُتَنَبِّي قال هذه القصيدة عندما كان يعود سيف الدولة من دُمَّل كان به.[2]

وقد قال مخاطبا سيف الدولة قبل هذا البيت ببيتين: [الوافر]

مَللتُ مُقامَ يَومٍ لَيسَ فيهِ *** طِعانٌ صادِقٌ وَدَمٌ صَبيبُ

وَأَنتَ المَرْءُ تُمرِضُهُ الحَشايا[3] *** لِهِمَّتِهِ وَتَشفيهِ الحُروبُ

وَما بِكَ غَيرُ حُبِّكَ أَن تَراها *** وَعَثْيَرُها لِأَرجُلِها جَنيبُ[4]

لهذا فالمعنى الذي ذهب إليه الواحديّ يرضاه السياق.

وقد أَخَذ من هذه الأبيات الثلاثة قولَه: «وذلك الدَّاء قد ذكره أبو الطيِّب، وهو أنَّه يَمَلّ أن يُقيم يوما من غير طِعان ولا صبّ دم، وإنَّ الحشايا

---

١ – تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المُتَنَبِّي (ص ٣٨)

٢ – يُنظر ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٦٢)

٣ – الحَشايا جمع الْحَشِيَّة وهي: الْفِرَاشُ الْمَحْشُوُّ.

٤ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٣٦٢) "«الهاء» في «تراها» عائدة على الخيل، أضمرها قبل الذكر لعلم السامع بما يريد، والعثير: الغبار، يقول: ما بك داء إلا حبُّك أن ترى الخيل والغبار طائر من تحت أرجلها، وهو يتبعها كأنه جنيب لها." اللامع العزيزي (ص ٧٨)

تُمْرِضه، وأنَّ شِفاءه الحروب، وقد ذكر أنَّه ليس به علةٌ غير حُبّ الحرب.»

يزيد هذا تأكيدا قولُ ابن المستوفِي: "لو أنَّ أبا الفتح قال عقيب قوله: «إذا داءٌ هَفا بُقراطُ عَنهُ» هذا مِثْلُ قولِه: [الوافر]

وَما في طِبِّهِ أَنّي جَوادٌ *** أَضَرَّ بِجِسمِهِ طولُ الجِمامِ[1]

لجاء بتفسيره على ما ذكره الواحديّ."[2]

لكنَّ قول الواحديّ: (جواب «إذا» قوله: «فَلَم يُعرَف». واستعمل «لَمْ» في موضع «ليس»، لأنَّهما للنفي) تابَع فيه ابن جنِّي،[3] ولم يُشِر إلى ذلك، وهو قولٌ فيه نظر.

وقف عنده الشيخ الطاهر بن عاشور، فقال: "إنَّ موقع حرف «لَمْ» غير واضح؛ لأنَّ «لَمْ» تَقْلِب المُضارع إلى المُضيّ، و «إذا» تقتضي أنَّ شرطها مستقبَل، فحصل تَنَافٍ بين زمان الشرط وزمان جوابه.

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٨٥) والمعنى: "ليس في طبِّ الطبيب أنَّ الذي أضرَّ بجسمي طول لبْثي وقُعودي عن السفر، كالفرس الجواد يضرُّ بجسمه طول قيامه على الآريّ [المَعْلَف] فيصير به جامًّا. والجِمَام ضدُّ التَّعب." شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (١٨١٩/٤)

٢ – النِّظام في شرح شعر المُتَنَبِّي وأبي تمَّام (١٥/٤) أبو البركات ابن المستوفِى (ت ٦٣٧هـ) دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.

٣ – قال ابن جنِّي: "جواب» «إذا» «فلم يوجد»، أي فليس يوجد لصاحبه شيبة. كذا قال لي وقت القراءة عليه (يعني المُتَنَبِّي). و «هَفَا»: زَلّ. واستعمل «لم» في موضع «ليس» لمُضارعتها إيَّاها بالنفي." الفَسْر (٢٦٠/١)

فلذلك أجاب المُتَنَبِّي عن سؤال أبي الفتح بأنَّه جعل «لَمْ» في موضع «لَيْس»، ولعلّ اقتناع أبي الفتح بهذا الجواب مُسامحة أو مُصانعة، وإلَّا فليس للشاعر أن يُحوِّل كلمات اللغة عن معانيها.

ولهذا قال ابن بسَّام: «والأَوْلى عندي أن تكون «لَمْ» على بابها لنفْي الماضي، أي فهو داء لم يوجد لصاحبه ضريب يُقاس عليه».[1]

ومعنى هذا أنَّ مناط المعنى هو ما حُذف من قوله: «يُقاس عليه» أو نحوه، وهو تَحَقُّق انتفاء تنظير صاحبه بغيره في المستقبل، بدلالة ما حصل في الماضي، أي قياس ما يحصل في المُستقبل على ما حصل في الماضي بدليل الاستصحاب."[2]

ويرى ناقد مُعاصر أن النَّظر إلى قوله «فَلَم يُعرَف لِصاحِبِهِ ضَريبُ» على أنَّه جواب «إذا» الشرطية "غير كافٍ ولا مُقْنِع، بل هو أولى أن يكون معطوفا على «هَفا بُقراطُ ...»، والجواب محذوف تقديره: فهو أنت أو فهو داؤك."[3]

وتقدير الجواب بقوله: «فهو أنت» لا يُقبل؛ إذ يصير المعنى: «إذا وُجد داء موصوف بما ذُكر في البيت فهو أنت أيها الممدوح»، ولا يُمكن أن يصف المُتَنَبِّي ممدوحه بأنَّه داء، مهما كانت صفات هذا الداء.

---

١ – سرقات المُتَنَبِّي ومُشْكِل معانيه (ص ١٠-١١) ابن بسَّام النحوي (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسيَّة للنشر، ١٩٧٠م.

٢ – سرقات المُتَنَبِّي ومُشْكِل معانيه (ص ١٠) هامش (٢)

٣ – ابن جنِّي ناقدا (ص ٢١٦) د. مصطفى السواحلي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

وأمَّا تقدير الجواب بقوله: «فهو داؤك» فهو تقدير جيِّد، يقبله سياق القصيدة، إذ يصير المعنى: «إذا وُجد داء موصوف بما ذُكر في البيت فهو داؤك الذي أشرتُ إليه في الأبيات السابقة».

وقد رجَّح أبو العلاء المعرِّي رواية «أذا داء» بفتح الهمزة على رواية «إذا داء» بكسر الهمزة، فقال: "الناس يختلفون في إنشاد هذا البيت، وأصحُّ ما يقال: «أذا داء» أي: أهذا داء؟ وتكون الألف للتقرير أو الاستفهام الخالص؛ كأنَّه لما ذكر داء سيف الدولة، وأنَّه حبُّ الحربِ وشوقُه إليها، قال: أهذا الداءُ داءٌ لم يعرفْه بقراط."[1]

ورواية «أذا داء» بفتح الهمزة تُخْرِجنا من الخلاف حول رواية «إذا داء» بكسر الهمزة، لكنَّ المقام هنا ليس مقام ترجيح بين الروايتين؛ لأنَّ تَعَقُّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة في هذا البيت جاء في رواية واحدة فقط هي رواية «إذا داء» بكسر الهمزة.

٨- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [المُنْسَرِح]

وَدارَتِ النيِّراتُ في فَلَكٍ *** تَسجُدُ أَقمارُها لِأَبهاها[2]

قال الواحديّ: "لم يأت ابن جنِّى ولا ابن فُورَّجة[3] في هذا البيت بشيء يُفهم أو يُتَحَصَّل، والمعنى: أنَّه يريد بـــ «النيِّرات» و«الأقمار» ملوك

---

١ - اللامع العزيزي (ص ٧٩)

٢ - ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٤٠)

٣ - كلام ابن جنِّي عن هذا البيت في الفَسْر (٧٦٦/٣) ولم أجد لابن فُورَّجة كلاما عنه في كتاب «الفتح على أبي الفتح».

الدنيا إذا عادوا واجتمعوا في زمان واحد، كما ذَكَر فيما قبل، وأراد بـــ «أَبْهَاها» عَضُد الدَّولة، ومعنى سجود الأقمار: خضوع الملوك له، فحينئذ يُبدي همه."[1]

لم يذكر الواحديّ كلام ابن جنِّى وابن فُورَّجة عن هذا البيت – على غير عادته – وهذا مِمَّا يؤخذ عليه؛ لما سَبَقَ ذكره. وقد قال ابن جنِّي عن هذا البيت: "شبَّه الجيوش لمَّا اخْتَلَط بَعْضهَا ببَعْض بفلك تَدور فِيهِ نُجومُه، وَشبَّه مُلُوك الجيوش بالأقمار، وَشبَّه عَضُد الدَّولة بالشَّمس؛ لِأَنَّهُ أَشْرَقُهم وأشهرهم، ومعنى «تسجد»: أي تذِلُّ له الملوك وتَخْضَع."[2]

وقال أبو البقاء العُكْبَري فيما نُسِب إليه من شرح ديوان المُتَنَبِّي مُعَقِّبا على كلام الواحديّ: "وَهُوَ معنى قَول أبي الْفَتْح، إِلَّا أَنه أحْسن الْعبارَة، وَلم يَأْتِ بِشَيْء."[3]

والذي أراه أن رأي ابن جنِّي أقرب إلى الصُّورة التي ذكرها المُتَنَبِّي من رأي الواحديّ؛ لأنَّه فرَّق في بيان هذه الصُّورة بين «النيِّرات» و«الأقمار» في قوله: (شبَّه الجيوش لمَّا اخْتَلَط بَعْضهَا ببَعْض بفلك تَدور فِيهِ نُجومُه، وَشبَّه مُلُوك الجيوش بالأقمار).

بينما جعل الواحديّ «النيِّرات» و«الأقمار» بمعنى واحد في قوله: (يريد بـــ «النيِّرات» و«الأقمار» ملوك الدنيا).

---

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢٠٤١)

٢ – الفَسْر (٣/٧٦٦)

٣ – شرح ديوان المُتَنَبِّي المنسوب للعكبري (٤/ ٢٧٨)

ويبعُد أن يكون معناهما واحدا؛ لأنَّ الضمير في «أَقمارُها» عائد إلى «النيِّرات»، فهل يُمكن إضافة الشيء إلى نفسه، فيُقال: أقمار الأقمار أو نيِّرات النيِّرات؟

من هذا يتَّضح أنَّ الواحديّ قد جانب الصواب عندما قال: «لم يأت ابن جنِّى ولا ابن فُورَّجة في هذا البيت بشيء يُفهم أو يُتَحَصَّل»؛ لأنَّ كلام ابن جنِّي أقرب إلى الصُّورة التي ذكرها المُتَنَبِّي من كلام الواحديّ.

٩- تَعَقَّب الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا عند شرحه قول المُتَنَبِّي: [الوافر]

إِذا اِشتَبَهَتْ دُموعٌ في خُدودٍ *** تَبَيَّنَ مَن بَكى مِمَّن تَباكى

أَذَمَّتْ مَكرُماتُ أَبي شُجاعٍ *** لِعَينِيَ مِن نَوايَ عَلى أُلاكا[1]

قال الواحديّ: "روى ابن جنِّى وابن فُورَّجة «نَوايَ» بالنُّون. قال ابن جنِّى:[2] أي منعَتْ مكرماتُه عيني أن تجري منها دموع كاذبةٌ، وأختارُ البُعْدَ عنه والمُقام دونه. وقال ابن فُورَّجة: يريد أن مكرمات أبي شجاع تذمّ لعيني على أهلي الذين أقصدهم من نواي عنك، أي أشتهي أبدا ملازمتك والبُعد عن أولئك، فيكون الذِّمام إذن على أهله لعينه، وهم الخائفون من نوى أبي الطيِّب، وهذا كما تقول: أذمُّ لهند على عاشقها من الوصول إليها لزومُها البصرة. أي لها ذِمام من الوصول إليها ما دامت بالبصرة على عاشقها، فعاشقها لا يصل إليها ما دامت هناك. هذا الذي

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٦٩) أُلاك: لغة في أولئك.

٢ – الفَسْر (٦٥٢/٢)

حكيتُ كلامُهما، ولم يظهر معنى البيت ببيانهما، ومعنى أذمَّ له على فلان، إذا منعه منه وأجاره عليه، كما قال: [الوافر]

وَهُم مِمَّن أَذَمَّ لَهُم عَلَيهِ *** كَريمُ العِرق وَالحَسَبُ النُّضارُ[1]

أي مَنَعَهم منه. يقول: مكرماته منعتْ عيني وعقدتْ لها عقْدا على أهلي من فراق عضُد الدولة، ويكون «على» من صِلَة «أَذَمَّتْ». ورُوى «من ثواي» مقصور الثواء، بمعنى المُقام، والمعنى: مكرماته أذمَّتْ لعيني من المقام عليهم. أي: عقدتْ لعيني عقدا يؤمِّنها من النظر إلى أولئك، يريد أنَّها قصرتْها على عَضُد الدَّولة فلا تنظر إلى غيره، و«على» يكون من صِلَة «الثواء»."[2]

تعقَّب ابن مَعْقِل الأزْديّ ما قاله الواحديّ، فقال: "وقوله هذا مثل قولهما، وهو ضدُّ المعنى الذي أراد أبو الطيِّب، وذلك أنَّه يقول: إنَّ مكرمات عَضُد الدَّولة أذمَّتْ لِعَيني؛ أي: أعطتها ذِماما من النَّوى على الإبل؛ أي: على رؤية اولئك؛ يعني أحبابه الذين خَلَّفَهم وراءه، فالنَّوى لا تقْدِر على منْعي، ولهذا قال فيما بعد: [الوافر]

فَزُل يا بُعدُ عَن أَيدي رِكابٍ *** لَها وَقْعُ الأَسِنَّةِ في حَشاكا"[3]

"والمعنى: أنَّه أذِن في السَّير إليهم، فكأنَّه قد أذمَّ لِعَيني من بُعْدِهم."[4]

---

١ – ديوان المُتَنَبِّي (ص ٤٠٢) أذمَّ له: أخذ له الذمَّة عليه، أي أجاره منه. الحسب: ما يُعَدّ من مآثر الآبار. النُّضَار: الخالص.

٢ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢١٤٠-٢١٤١)

٣ – المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي (٥/ ٣٥٤) والبيت في ديوان المُتَنَبِّي (ص ٥٦٩)

٤ – تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المُتَنَبِّي (ص ١٦٦)

وأرى أنَّ رواية «من ثواي» لا تنسجم مع طلب المُتَنَبِّي – في البيت الذي يليه – من البعد أن يزول؛ لأنَّه لو كان ذَكَر الثواء لَمَا احتاج أن يطلب من البُعْد أن يزول.

فدلَّت مطالبته للبُعْد بالزوال في هذا البيت على قوَّة رواية «مِن نَوايَ» في البيت السابق؛ لأنَّ النَّوى: البُعْد.

وقد قال الواحديّ عن معنى البيت الذي يليه: "يقول للبُعْد: تَنَحَّ عن أيدي هذه المطايا، فإنَّها تقْطعك كما تقْطع الأسنَّةُ الحشا."[1]

وتعقَّبه ابن مَعْقِل الأزْديّ فقال: "فيُقال له: هذا يُضادّ التفسير الذي فسَّرْتَه قبلُ،[2] من أنَّ مكرمات عَضُد الدَّولة أذمَّتْ لعيني؛ أي عقدتْ لها عقْدا يؤمِّنها من النظر إلى أولئك؛ أي: قصرها على عَضُد الدَّولة فلا تنظر إلى غيره؛ لأن هذا العقد قد انفسخ، ويوافق التفسير الذي فسَّرْتُه."[3]

من كلِّ هذا يتَّضح أنَّ الواحديّ قد أصاب عندما قال عن رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة في هذا البيت: «ولم يظهر معنى البيت ببيانهما».

لكن لم يُحالفه الصَّواب في بيان معنى البيت على الروايتين المذكورتين؛ لتناقض ما ذهب إليه في المعنيين مع معنى البيت الذي يليه.

---

١ – شرح ديوان المُتَنَبِّي للواحديّ (٤/٢١٤١)

٢ – يعني تفسير الواحديّ للبيت الذي تَعَقَّب فيه رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة.

٣ – المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المُتَنَبِّي (٥/ ٣٥٥)

خاتمـــــة

الحمد لله المُنْعِم الوهَّاب، رفيع الدرجات، وغافر الزلاَّت، وصلِّ اللهمَّ على سيدنا محمد خاتم النبيِّين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله أولي البصائر، وأصحابه ذوي المآثر، وسلِّم تسليما كثيرا.

وبعـــــــــد

فقد تعدَّدت النتائج العلمية التي تجلَّت عن دراسة ونقد الآراء التي أصدرها أبو الحسن الواحديّ في شرح ديوان المُتَنَبِّي في حُكُومَته النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة مُرَجِّحًا رأي أحدهما أو مُتَعَقِّبًا رأييهما معًا. ومن أبرز هذه النتائج ما يأتي.

تعدُّد المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرحه ديوان المُتَنَبِّي.

بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة جاء الترجيح فيها صريحا، وبعضها فُهِم الترجيح فيها من حُكْمه بضعف رأي ابن فُورَّجة أو عَدَم ظُهوره.

بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة جاءت أسباب الترجيح فيها قويَّة.

أصاب الواحديّ في بعض المواضع التي رجَّح فيها رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرحه ديوان المُتَنَبِّي.

بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة جاءت أسباب الترجيح فيها ضعيفة.

جانب رأي الواحديّ الصَّواب في بعض المواضع التي رجَّح فيها رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة في شرحه ديوان المُتَنَبِّي.

سَبَق الوحيد الأزديّ (ت ٣٨٥هـ) ابن فُورَّجة (ت ٤٥٥هـ) في الردّ على ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في بعض مواضع حُكُومَة الواحديّ النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة.

تعدُّد المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي في شرحه ديوان المُتَنَبِّي.

المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي أكثر من المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة.

بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي جاء الترجيح فيها صريحا، وبعضها فُهِم الترجيح فيها من تعقُّب الواحديّ رأي ابن جنِّي وعدم تعقُّبه رأي ابن فُورَّجة.

كثير من المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي جاءت أسباب الترجيح فيها قويَّة.

جاءت هذه الدراسة في بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي بأسباب أخرى للترجيح تُضاف إلى الأسباب التي ذكرها الواحديّ.

أصاب الواحديّ في كثير من المواضع التي رجَّح فيها رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي.

تجاوز الواحديّ حدَّ النقد في بعض المواضع التي رجَّح فيها رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي عندما رمى قول ابن جنِّي بالهَوَس.

لم يُوفَّق الواحديِّ كلَّ التوفيق في ترجيح رأي ابن فُورَّجة على رأي ابن جنِّي في بعض المواضع؛ لأن ابن فُورَّجة جانب الصواب في بعض رأيه كما جانب ابن جنِّي الصواب في بعض رأيه.

في بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة أصاب في تَخْطِئة كلام ابن جنِّي، وجانب الصواب في الثناء على رأي ابن فُورَّجة.

في بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة لا يُعَدُّ إنكار الواحديّ رأي ابن جنِّي ترجيحا لرأي ابن فُورَّجة؛ لأنَّ ابن جنِّي له في معنى البيت رأيان، اكتفى الواحديّ بعرض المُشْكل منهما في كتابه، فليس ثمَّة ترجيح.

في بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة أصاب الواحديّ في ترجيح رواية ابن فُورَّجة على رواية ابن جنِّي، لكنَّ ابن فُورَّجة والواحديّ قد جانبا الصَّواب في إنكار رواية ابن جنِّي.

في بعض المواضع التي رجَّح فيها الواحديّ رأي ابن جنِّي على رأي ابن فُورَّجة تناقض الواحديّ في بيان معنى قول المُتَنَبِّي.

تعدُّد المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا.

بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا جاءت أسباب تعقُّبه لرأييهما فيها قويَّة.

أصاب الواحديّ في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا.

أصاب الواحديّ في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا لكن لم يُحالفه الصَّواب في بيان المعنى الذي أراده المُتَنَبِّي.

في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا كان رأي ابن جنِّي هو الأقرب من غيره إلى مُراد المُتَنَبِّي، ومن ثَمَّ فالواحديّ قد جانب الصَّواب في ترجيح المعنى الذي ذكره على المعنى الذي ذكره ابن جنِّي.

في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا كان رأي ابن فُورَّجة هو الأقرب إلى مراد المُتَنَبِّي، ومن ثَمَّ فالواحديّ قد جانب الصَّواب في ترجيح المعنى الذي ذكره على المعنى الذي ذكره ابن فُورَّجة.

جانب الواحديّ الصواب في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا.

في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا كانت بعض المعاني التي جاء بها الواحديّ قد سبقه إليها القاضي الجُرجاني.

في بعض المواضع التي تَعَقَّب فيها الواحديّ رأيي ابن جنِّي وابن فُورَّجة معًا لم يذكر الواحديّ رأيي ابن جنِّى وابن فُورَّجة – على غير عادته – وهذا مِمَّا يؤخذ عليه؛ لمخالفته لمنهجه، ولعدم قدرة المتلقِّي على معرفة

مدى ما يتمتع به حُكْمه النَّقْديّ من صدق، إلَّا إذا وقف مع كلام ابن جنِّي وابن فُورَّجة.

أرجو بهذا أن أكون قد وُفِّقتُ في دراسة ونَقْد الآراء التي أصدرها أبو الحسن الواحديّ في شرح ديوان المُتَنَبِّي في حُكُومَته النَّقْديَّة بين ابن جنِّي وابن فُورَّجة مُرَجِّحًا رأي أحدهما أو مُتَعَقِّبًا رأييهما معًا، وبيَّنتُ بعضَ ما اشتملت عليه من محاسن أو انطوت عليه من مآخذ، ملتزما بالموضوعية والحَيْدة التَّامَّة في كلِّ الآراء النقدية التي أوردتُها في هذا البحث؛ فلا يُذكَر رأيٌ نقديٌّ إلا مصحوبا بأدلته الموضوعية، وإلا فعُذْري أنَّني حاولت.

أسألُ الله حُسْن القبول وسلامة الوصول إلى غاية المأمول.

فهرس مراجع البحث

- ابن جنِّي ناقدًا، د. مصطفى السواحلي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، جمال الدين القِفْطيّ (ت ٦٤٦ هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، جمال الدين القِفْطيّ (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- تاريخ الأدب العربي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيِّب المُتَنَبِّي، أبو المُرشد سليمان بن علي المعريّ (ت بعد ٤٩٢هـ) تحقيق: د. مجاهد

محمد / محمود الصوَّاف / د. محسن غياض عجيل، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

•التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ (ت ٤٦٨هـ) عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

•حماسة أبي تمَّام، أبو تمَّام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، المجلس العلمي بجامعة محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

•حماسة البُحتريّ، أبو عبادة الوليد بن عبيد البُحتريّ (ت ٢٨٤ هـ) تحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر - أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

•الحماسة البصريَّة، أبو الحسن علي بن أبي الفرَج البصريّ (ت ٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

•خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

•دُمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن الباخَرْزيّ (ت ٤٦٧هـ) دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

•ديوان أبي نواس برواية الصُّولي، أبو نواس الحسن بن هانئ (ت ١٩٩ هـ) تحقيق: د. بهجت عبد الغفور الحديثي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠١٠م.

- ديوان الْبَبْغَاء ، عبد الواحد بن نصر المخزومي الملقَّب بـ (الْبَبْغَاء) (ت ٣٩٨هـ) دراسة وتحقيق: د. سعود محمود عبد الجابر، دار الحامد، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- ديوان البُحتريّ، أبو عبادة الوليد بن عبيد البُحتريّ (ت ٢٨٤ هـ) تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ديوان الخنساء، تماضر بنت عمرو (ت ٢٤هـ) شرَح معانيه ومفرداته: حَمْدُو طَمَّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان السَّريّ الرَّفَّاء، السَّريّ الرَّفَّاء (ت ٣٦٢هـ) تقديم وشرح: كرم البستاني، مراجعة: ناهد جعفر، درا صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ديوان المتَنَبِّي، أبو الطيب المُتَنَبِّي (ت ٣٥٤هـ) دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ديوان النَّابغة الذبيانيّ، النَّابغة الذبيانيّ (ت ١٨ ق.هـ) شرح وتقديم: عبَّاس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات (ت ٨٥هـ) تحقيق وشرح: د. عزيزة فوَّال بابتي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- ديوان مجنون ليلى، قيس بن الملوح (ت ٦٨هـ) جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة.
- سرقات المُتَنَبِّي ومُشْكِل معانيه، ابن بسَّام النحويّ (ت ٥٤٢هـ) تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسيَّة للنشر، ١٩٧٠م.
- سُنَن أبي داود، أبو داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: شُعَيب الأرنؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العِمَاد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأَسْتَراباذِيّ (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- شرح المُفَصَّل، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

•شرح الواحديّ لديوان المُتَنَبِّي، تحقيق: د. ياسين الأيوبي ــ د. قصيّ الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

•شرح ديوان الحماسة، أبو علىّ المرزوقيّ (ت ٤٢١ هـ) تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

•شرح ديوان المُتَنَبِّي، المنسوب لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) تحقيق: مصطفى السقّا / إبراهيم الأبياري / عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

•شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكريّ (ت ٣٨٢ هـ) تحقيق: عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

•شرح معاني شعر المُتَنَبِّي لابن الإفليلي - السفر الأول، أبو القاسم ابن الإفِلِيلي (ت ٤٤١هـ) دراسة وتحقيق: د. مُصْطفى عليَّان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

•الصناعتين، أبو هلال العسكريّ (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٩هـ.

•طبقات الشافعيَّة، ابن قَاضِي شُهْبَة (ت ٨٥١هـ) تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

•العين، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.

•غريب الحديث لإبراهيم الحربي، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

•الفتح على أبي الفتح، أبو عليّ ابن فُورَّجَة (ت نحو ٤٥٥هـ) تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

•الفَسْر «شرح ابن جنِّي الكبير على ديوان المُتَنَبِّي»، أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.

•قاموس ردّ العاميّ إلى الفصيح، الشيخ أحمد رضا، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

•قشر الفَسْر، أبو سهل الزَّوزَني (ت نحو ٤٤٥هـ) تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

•كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى، بغداد ، ١٩٤١م.

•اللامع العزيزي «شرح ديوان المُتَنَبِّي»، أبو العلاء المعرِّي (ت ٤٤٩ هـ) تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

•لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

•المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيِّب المُتَنَبِّي، ابن مَعْقِل الأزْديَ المُهَلَّبي (ت ٦٤٤هـ) تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

•مجمع الأمثال، أبو الفضل الميدانيّ (ت ٥١٨هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

•مختار الصِّحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

•مُعجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

•المُنْتَخَب من السياق لتاريخ نيسابور، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأَزهر الصَّرِيفِينِيّ (ت ٦٤١هـ) تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

•المُنْتَخَب من كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي (ت بعد ٣٠٩هـ) تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، مكة المكرمَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

•النِّظام في شرح شعر المُتَنَبِّي وأبي تمَّام، أبو البركات ابن المستوفِى (ت ٦٣٧هـ) دراسة وتحقيق: د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.

•النِّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

•الوافي بالوَفَيَات، صلاح الدين الصفديّ (ت٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

•الوساطة بين المُتَنَبِّي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه. ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

•وَفَيَات الأعيان، أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

الصحف والمجلّات:

- الاتجاه النقديّ في شرح شعر المُتَنَبِّي للإمام الو احديّ، د. محمد علي جودر، مجلّة كليات التربية، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠١٥م.
- النقد والنظرة الشمولية في شرح الواحديّ، ياسين الأيوبيّ، مجلّة الموقف الأدبيّ، اتِّحاد الكُتَّاب العرب، دمشق، المجلد ١٦، العدد (١٨١-١٨٣)، يوليو ١٩٨٦م.